

Distr.
GENERAL

E/CN.9/1994/8
15 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان

الدورة السابعة والعشرون

٢٨ - ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان، ١٩٨٤

أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

موجز

أعد هذا التقرير تلبية لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٢/١٩٨٧، الذي طلب من المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في جملة أمور، أن تواصل تقديم التقارير عن أنشطة الصندوق الى لجنة السكان على أساس منتظم. كما يدرس هذا التقرير أنشطة الصندوق خلال السنتين الماضيتين، ولا سيما فيما يتعلق بجهوده لتعزيز فعالية برنامجه. ويركز الفصل الأول على عملية استعراض برنامج الصندوق ووضع استراتيجياته، وأنشطة الرصد والتقييم؛ والترتيبات الجديدة للخلافة في تكاليف الدعم، والتنسيق والتعاون في مجالي التخطيط والبرامج السكانية. ويدرس الفصل الثاني مساعدة الصندوق لافريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ويدرس الفصل الثالث قدرة الصندوق على تناول الاهتمامات بشأن الفوارق بين الجنسين. ويعنى الفصل الرابع بالمواضيع ذات الاهتمام الخاص. أما الفصل الخامس فيبرز مسائل الصندوق المالية والإدارية ومسائل الموظفين. ويتناول الفصل السادس برنامج عمل الصندوق في مجال، تنظيم الأسرة؛ والإعلام والتعليم والاتصال؛ وجمع البيانات وتحليلها، ووضع السياسات السكانية، وأخيراً، يدرس التقرير في الفصل السابع أهمية المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية القادم بوصفه أداة لبناء توافق عالمي في الآراء بشأن المسائل الرئيسية في ميداني السكان والتنمية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	١ - ٣ مقدمة
٤	٤ - ٤٥ تعزيز فعالية البرنامج أولا -
٥	٥ - ١٢ ألف - عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات
٦	١٣ - ٢٣ باء - أنشطة الرصد والتقييم
٩	٢٤ - ٣٢ جيم - ترتيبات الخلافة في تكاليف الدعم
١١	٣٣ - ٣٩ دال - تعزيز التنسيق والتعاون
	ثانيا - الاستراتيجية التي يتبعها صندوق الأمم المتحدة للسكان لمساعدة
١٣	٤٠ - ٥٤ بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
١٤	٤٣ - ٥٢ ألف - التقدم المحرز في المجالات الرئيسية للاستراتيجية
	باء - الآثار العامة المترتبة على المساعدة المقدمة من صندوق الأمم
١٦	٥٣ - ٥٤ المتحدة للسكان
	ثالثا - تعزيز قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على معالجة القضايا التي
١٧	٥٥ - ٦٤ تتعلق بالجنسين
١٨	٥٧ - ٦١ ألف - الأنشطة الرئيسية للاستراتيجية
١٩	٦٢ - ٦٤ باء - البرمجة وأعمال المشاريع
٢٠	٦٥ - ٨٧ رابعا - المواضيع التي تتسم بأهمية خاصة
	ألف - المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل
٢٠	٦٥ - ٦٩ والإدارة السوقية
	باء - متابعة صندوق الأمم المتحدة للسكان لقرار الجمعية العامة
٢١	٧٠ - ٨١ ١٩٩/٤٧

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٥	٨٢- ٨٧	جيم - متابعة صندوق الأمم المتحدة للسكان لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
٢٧	٨٨- ٩٤	خامسا - المسائل المالية والإدارية
٢٧	٨٨- ٩٢	ألف - السمات المالية البارزة
٢٨	٩٣- ٩٤	باء - الإدارة وشؤون الموظفين
٢٩	٩٥- ١٢٧	سادسا - برنامج عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٩	٩٥- ١٠٩	ألف - تنظيم الأسرة
٣٣	١١٧- ١١٠	باء - الإعلام والتعليم والاتصال
٣٥	١١٨- ١٢٧	جيم - جمع البيانات وتحليلها، والسكان والتنمية
٣٨	١٢٨- ١٢٩	سابعا - من ريو الى القاهرة: بناء توافق آراء عالمي

مقدمة

١ - أعد هذا التقرير تلبية لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٢/١٩٨٧، الذي طلب فيه المجلس من المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في جملة أمور، "أن تواصل تقديم التقارير عن أنشطة الصندوق إلى لجنة السكان على أساس منتظم".

٢ - وهذا التقرير هو رابع تقرير يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى لجنة السكان. وكان التقرير الأول للصندوق (E/CN.9/1987/5) قد وفر موجزا مقتضبا عن الولاية والمبادئ والنهج الأساسية التي تشكل الإطار الذي يعمل ضمنه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأبرز التقرير الثاني (E/CN.9/1989/6)، التطورات الهامة التي حصلت خلال السنتين اللتين مرتا منذ تقديم التقرير الأول وفحص التقرير الثالث (E/CN.9/1991/9) أنشطة الصندوق في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، ولا سيما فيما يتعلق بجهود الصندوق المبذولة لتحسين نوعية برنامجه وفاعليته ومداه.

٣ - ويستكمل هذا التقرير المعلومات الواردة في التقرير الثالث، مبرزاً الجهود التي بذلها الصندوق في السنوات الثلاث الماضية (١٩٩١ - ١٩٩٣) لتعزيز فعالية برنامجه.

أولا - تعزيز فعالية البرنامج

٤ - خلال السنوات الثلاث الماضية، عزز الصندوق عملية البرمجة لديه ونقحها، مركزاً على البرمجة الاستراتيجية وما تستلزمه من مساعدة تقنية، وعلى أنشطة الرصد والتقييم المتصلة بها اتصالاً وثيقاً. وعلى التعاون والتنسيق البرنامجيين. والهدف من هذه الجهود ذو ستة جوانب هي:

(أ) مساعدة البلدان على وضع إطار استراتيجي شامل للأنشطة السكانية، في سياق أولوياتها وأهدافها الإنمائية العامة؛

(ب) وتوفير دعم منسق وفعال ومناسب زمنياً للبرامج والسياسات السكانية الوطنية؛

(ج) وضمان نهج منتظم ومتكامل ومنسق حيال القضايا السكانية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(د) وتشجيع وتعزيز القدرة الوطنية على صياغة وتنفيذ وإدارة وتنسيق الأنشطة السكانية؛

(هـ) وإتاحة آخر ما وصلت اليه المعارف والتحليلات والبحوث التقنية للبلدان النامية؛

(و) وتعزيز تنسيق المساهمات من أجل التعاون التقني، سواء من داخل منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها.

ألف - عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات

٥ - عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات أساسية للبرمجة الفعالة. وينظم الصندوق هذه العملية بالتعاون مع الحكومة المستفيدة لوضع إطار متماسك لبرنامج سكاني وطني ويعمل على توليد توافق في الآراء لدعمه. والقصد منه رفع وتيرة الزخم في اتجاه التنفيذ الوطني للبرامج السكانية والقيام بدور الحافز في مجمل عملية تعزيز الاعتماد على الذات في تصميم وتنفيذ ورصد البرامج السكانية الوطنية. وتحلل عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات، التي تبلغ أوجها في بعثة تدوم من أربعة إلى ستة أسابيع، الوضع السكاني الحالي للبلد واحتياجاته وتقيم أنشطة البرامج السكانية السالفة، وتضع توصيات في صيغة استراتيجية وطنية عامة. كما تعمل على تحديد أهم المجالات الاستراتيجية لتدخل الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمانحين.

٦ - وإسهام الحكومة في تلك العملية برمتها إسهام أساسي، إذ أن الحكومة تشترك مباشرة في جميع الجوانب بما فيها الاستعراضات الشاملة والقطاعية للسياسات السكانية الوطنية، وللمرامي والأهداف وفي البعثة نفسها. ويعكس التقرير الذي تعدده بعثة عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات التوافق في الآراء الذي عملت البعثة والحكومة على خلقه.

٧ - وتوجه تحليل البعثة والتوصيات المتمخضة عنه إلى جميع الفعاليات في البرامج السكانية الوطنية: الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية، والقطاع الخاص، والمانحين الثنائيين، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومصادر المساعدة السكانية متعددة الأطراف. كما يستخدمها الصندوق لوضع برامج قطرية متعددة السنوات وشاملة.

٨ - وقد أصبح التعاون مع المانحين المعنيين، إما كأعضاء في فريق وإما كمراقبين، سمة منتظمة بصورة متزايدة في عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات. وهذا التعاون يرفع من جدوى التوصيات في وضع إطار استراتيجي لتعزيز البرامج السكانية الوطنية.

٩ - وقد تطورت عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات تطورا كبيرا، كما ونوعا معا، منذ الأخذ بها في عام ١٩٨٩. وفي السنوات الأربع الماضية، اضطلع بـ ٦٨ بعثة: ٢٩ إلى افريقيا؛ و ١٢ إلى الدول العربية وأوروبا؛ و ١٥ إلى آسيا والمحيط الهادئ؛ و ١٢ إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، وضع الصندوق الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية لعملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات ووزعها على الأمم المتحدة (بما فيها اللجان الإقليمية)، والوكالات المتخصصة ذات الصلة، وصفوة من المنظمات غير الحكومية والمانحين الرئيسيين.

١٠ - ويصمم تشكيل فريق البعثة، بالتشاور مع الحكومة، حسب الاحتياجات والمتطلبات المحددة للبرنامج الوطني ومراميه وأولوياته وأهدافه. وينعكس هذا على القطاعات التي تجري مناقشتها ونوع الاختصاصيين المشتركين. كما أن طبيعة وأهداف وأولويات عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات تكيف تبعاً لمستوى السياسات والبرمجة السكانية في البلد ومدى تعقدها.

١١ - وتتجلى قيمة عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات في التحسينات التي يجري إدخالها على البرمجة وفي أنشطة المتابعة في العديد من البلدان المشاركة. وتشمل، في جملة أمور، إعلانات للدعم الحكومي للسياسات السكانية؛ وتعديل الأطر المؤسسية لاستيعاب الأنشطة السكانية؛ وتحسين التنسيق فيما بين المانحين. كما ساعدت العمليات على تعبئة الوعي الوطني بالمسائل السكانية والائتمانية وجلب المساعدة من المصادر الوطنية وأوساط المانحين الدوليين على السواء.

١٢ - ويستعرض الصندوق إلى جانب الخبراء الخارجيين عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات وقيمونها دوريا، بغية استكمال وتنقيح المبادئ التوجيهية وتحسين تنفيذ العملية. كما تساعد هذه الاستعراضات والتقييمات الصندوق على تحديد سبل تعزيز عملية برمجة الصندوق وكذا عملية البرمجة العامة للمساعدة السكانية. وهذا ما يَبْوئ بدوره الصندوق مكانة قوية للمساهمة في صياغة مذكرة الاستراتيجية القطرية، في سياق المساهمة المنسقة للأمم المتحدة في الاستراتيجية الإنمائية القطرية (انظر الفقرات، ٧٨ - ٩٠ أدناه).

باء - أنشطة الرصد والتقييم

١٣ - إن الرصد والتقييم المنتظمين والمناسبين زمنيا والفعالين أمران لا غنى عنهما لضمان تمخض البرامج السكانية عن نتائج فعالة. ولدى الصندوق نظام راسخ للرصد والتقييم. وقد تطور في السنوات الأخيرة ليعكس تزايد إدراك التقييم كأداة إدارية مفيدة ووسيلة هامة للبرمجة. كما يعكس التغيرات التي يقتضيها تزايد لامركزية المكاتب الميدانية للصندوق في البرمجة عامة والرصد خاصة. وعلاوة على ذلك، تتبع

إجراءات الصندوق في الرصد عن كُثب إجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرصد، سعياً إلى مواءمة الإجراءات على نحو ما دعا إليه قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧ (انظر الفقرات ٧٨ - ٩٠ أدناه).

١٤ - ويجري الصندوق أربعة أنواع أساسية من التقييمات: تقييم المشاريع؛ وتقييم البرامج القطرية، والتقييمات المشتركة بين الأقطار، والتقييمات المواضيعية.

١٥ - ويجري الخبراء الاستشاريون الوطنيون أو الدوليون أو أعضاء فرق الدعم القطري للصندوق تقييم المشاريع (انظر أدناه). ويستخدم التقرير السنوي للمشاريع، الذي يعد سنوياً وفقاً للمبادئ التوجيهية للصندوق، كآلية للتقييم الداخلي المنتظم. والهدف من هذه العمليات السنوية هو تقييم أداء مشروع ما في تحقيق أهدافه وما إذا كان تصميم المشروع وخطة التنفيذ لا يزالان وثيقي الصلة بالموضوع. وتستخدم النتائج للمساعدة في تحسين أداء المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يجري تقييم لمشاريع محددة في منتصف المدة أو في نهاية تنفيذ المشروع. وتتباين توقيت ومنهجية هذه التقييمات تبعاً لحجم المشاريع وتعقدها وتوجهها الفني والغرض المحدد للتقييم.

١٦ - وخلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣، أجرى الصندوق تقييمات لما يقرب من ٣٠٠ مشروع ممول من الصندوق في جميع مجالات برنامج عمل الصندوق.

١٧ - وتنظم كل شعبة جغرافية تقييمات للبرامج القطرية، عادة قرب نهاية دورة البرمجة وذلك كجزء من عملية أكبر لاستعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات. والغرض من ذلك هو تحليل تصميم وتنفيذ البرنامج القطري ككل. ففيما يتعلق بتصميم البرامج، تركز هذه التقييمات على تماسك البرنامج من حيث الروابط القائمة بين المشاريع في قطاعات محددة وفيما بين المشاريع في قطاعات مختلفة. كما تبحث التقييمات مدى تشجيع تصميم البرامج للاعتماد على الذات وتناوله للقضايا التي تراعي الفوارق بين الجنسين. وتشمل مسائل التنفيذ الرئيسية المدروسة نوعية وكفاءة المساعدة التقنية المقدمة؛ وإدارة وتنسيق المشاريع المكونة؛ وتنسيق البرنامج مع الأنشطة الأخرى المتصلة بالسكان في البلد. كما تسعى التقييمات إلى تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على وتيرة ومدى التنفيذ وتسجل الدروس المستخلصة.

١٨ - وتشير تقييمات البرامج المشتركة بين الأقطار إلى تقييم الأنشطة الإقليمية أو الإقليمية التي تستفيد من مساعدة الصندوق والتي تنفذها مؤسسات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية. وتشعر في هذه التقييمات أو تديرها الشعب الجغرافية للصندوق و/أو الشعبة التقنية والتقييمية وكثيراً ما تجرى بالتعاون مع الخبراء الاستشاريين أو موظفي مؤسسة الأمم المتحدة المعنية. ويختلف مجال تركيز هذه

العمليات تبعا للمنطقة والمجال التقني والوظيفة المعنية. وفي جميع المراحل، يركز على أهمية البرنامج بالنسبة للاحتياجات على الصعيد القطري.

١٩ - وتقيم التقييمات المواضيعية، عن طريق حالات فردية من المشاريع والبرامج، تجربة الصندوق في نهج برنامجية معينة والمواضيع الفنية وطرائق التنفيذ. وتنتقي المواضيع على أساس حجم المساهمات المالية الماضية والمشاكل التي صودفت في التصميم والتنفيذ على مدى سنوات، والمستوى المتوقع من التعاون المطلوب في مجال فني معين واحتمال المساهمة بدروس للبرمجة المقبلة.

٢٠ - ويقدم موجز بأهم نتائج وتوصيات التقييم المواضيعي إلى لجنة برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي تبت في إجراءات المتابعة. وينشر الصندوق بصفة عامة تقارير بشأن التقييمات ويوزعها على مكاتبه الميدانية والسلطات الحكومية المعنية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان السكان والمؤسسات الأكاديمية المعنية.

٢١ - وخلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣، أجرى الصندوق تقييمات مواضيعية بشأن أنشطة من قبيل مشاريع الإعلام والتعليم والاتصال دعما لتقديم خدمات تنظيم الأسرة؛ وبشأن فعالية الأنشطة المدرة للدخل التي يدعمها الصندوق في مجال تمكين المرأة وفي تغيير أهدافها وسلوكها التناسلي؛ ونوعية خدمات تنظيم الأسرة؛ والانتاج المحلي لموانع الحمل.

٢٢ - وينشر الصندوق نتائج التقييمات في منشور جديد معنون "نتائج التقييمات" يبرز القضايا الرئيسية التي حددت في عملية التقييم بغية تعزيز عملية التغذية المرتدة والإسراع بها. ويستكمل هذا المنشور الجديد تقرير التقييم الكامل، الذي ينشر ويوزع على نحو ما أشير إليه أعلاه. وركز عدد تموز/يوليه ١٩٩٣ على تقييم الصندوق لمشاريع المؤسسات الصغيرة للمرأة وروابط هذه المشاريع بتنظيم الأسرة. وركز عدد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ على تقييم دعم أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال لصحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة، وركز عدد كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ على تقييم الصندوق لنوعية خدمات تنظيم الأسرة.

٢٣ - وفي أواخر الثمانينات، أنشأ الصندوق قاعدة بيانات للدروس المستخلصة لتيسير التغذية المرتدة واستخدام نتائج التقييم في عملية البرمجة. وقد اقتضى تزايد لامركزية وظائف البرمجة والرصد وتوفير التكنولوجيا الجديدة رفع مستوى قاعدة البيانات هذه. ونتيجة لذلك، يقوم الصندوق بعملية إعادة تصميم قاعدة بيانات التقييمات التابعة له بغية تيسير إتاحة نتائج التقييمات لجميع موظفي الصندوق وتمكين الصندوق من القيام على نحو أوثق برصد نوعية التقييمات المضطلع بها.

جيم - ترتيبات الخلافة في تكاليف الدعم

٢٤ - والمساعدة التقنية رفيعة المستوى عامل رئيسي في البرمجة الفعالة وأمر أساسي لإنجاح التنفيذ واللامركزية على الصعيد الوطني، كما تعد لب ترتيبات الصندوق للخلافة في تكاليف الدعم، التي وافق عليها مجلس الإدارة في مقرره ٢٧/٩١ المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١. وتسعى هذه الترتيبات الجديدة إلى جملة أمور منها توفير دعم مناسب زمنيا وفعال على الصعيد القطري للبرامج والسياسات السكانية في البلدان النامية، وتعزيز واستخدام أقصى قدر من الخبرات الفنية الوطنية والإقليمية في مجال الأنشطة السكانية، واستخدام أنسب مصادر المساعدة التقنية وأكثرها تنافسية، وتقريب المساعدة والمشورة التقنيتين من الأنشطة على الصعيد الميداني ومساعدة الحكومات على القيام بإدارة البرامج والمشاريع التي يمولها الصندوق.

٢٥ - وآلية الصندوق الرئيسية لتوفير المساعدة التقنية على الصعيد القطري هي فرقة الدعم القطري التابعة للصندوق، والتي تعمل منها الآن ثمانية فرق. وقد انشئت ست منها في عام ١٩٩٢ وأصبحت اثنتان تعملان في عام ١٩٩٣. وتتوزع الفرق الثمانية على النحو التالي: ثلاث تغطي بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (ويوجد مقرها في داكار وأديس أبابا وهراري)؛ وفرقة في منطقة الدول العربية (عمان)، وثلاث في آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، وكاتماندو وسوفا)؛ وفرقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سانتياغو). ووظف ما يزيد على ٨٠ مستشارا لفرق الدعم القطري مما مجموعه ١٢٠ مستشارا يتوقع توظيفهم كي يعمل النظام بكامل طاقته وذلك في نهاية عام ١٩٩٤.

٢٦ - ويكمل أفرقة الدعم القطرية وجود مجموعة من الأخصائيين والمنسقين في مقار الوكالات المشاركة والمكاتب الإقليمية تتمثل وظيفتهم الرئيسية في تزويد أفرقة الدعم القطرية بأحدث المعلومات والأبحاث دعما للجهود التي تبذلها الأفرقة على الصعيد القطري.

٢٧ - وأن أحد أهم أهداف الترتيب الجديد هو ضمان أن تتمكن البلدان من الاستفادة من الخبرة التقنية العالية الجودة وذات الصلة، على النحو المناسب، من خلال أفرقة الدعم القطرية. وتحدد خطط الدعم التقني متطلبات الدعم التقني الوطنية والمصادر الملائمة للمساعدة، سواء أكانت وطنية، أو على مستوى أفرقة الدعم القطرية و/أو على المستوى الدولي. والمقصود بذلك مساعدة فريق الدعم القطري على الوفاء بمهامه الرئيسية التي تتمثل في مساعدة البلدان في جميع مراحل البرمجة، بما في ذلك استعراض البرامج السابقة، وصياغة استراتيجية سكانية وطنية، ووضع البرامج القطرية.

٢٨ - واستجابة للاحتياجات المحددة في خطط الدعم التقني، ذهب أعضاء الأفرقة في بعثات ميدانية الى ما يقرب من ١٠٠ بلد خلال عام ١٩٩٣. وشاركت الأفرقة في عمليات مختارة لاستعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات (مثلا في تشاد، وجمهورية إيران الاسلامية، وزائير، وملديف) وفي استعراضات للمشاريع قامت بها ثلاثة أطراف، وساعدت في صياغة وتقييم مشاريع قطرية مختارة، وعاونت المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في رصد فعالية تنفيذ البرامج القطرية. كما جمع خبراء الأفرقة إسهاماتهم التقنية في بعثات مشتركة للبرمجة في بنغلاديش، وتشاد، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصين، والفلبين، وفيت نام، ومالي.

٢٩ - ولضمان قيام الأفرقة بصورة فعالة بإدماج المساهمات التقنية المتاحة واعتماد نهج برنامجي شامل، رتب صندوق الأمم المتحدة للسكان سلسلة من الحلقات التدريبية التوجيهية لرؤساء الأفرقة، في كل من مقر الصندوق ومقر الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، ولأعضاء أفرقة الدعم القطرية في مواقع الأفرقة. وزار رؤساء الأفرقة أيضا مقر مختلف الوكالات المتخصصة في باريس وروما وجنيف ونيويورك، ومقر المنظمات غير الحكومية المشاركة في نيويورك وأمستردام ومكسيكو سيتي.

٣٠ - ومن المهام الرئيسية الأخرى للأفرقة مساعدة البلدان على الاعتماد على النفس في المسائل السكانية. ويتطلب ذلك تحديد واستخدام الخبرة الوطنية والمؤسسات الوطنية كمصدر للمساعدة التقنية لدى الوفاء بالاحتياجات السكانية للبلد. وبدأت أفرقة الدعم القطرية إعداد قوائم بالخبراء الوطنيين للاستفادة منهم كخبراء استشاريين وفي تدريب نظرائهم الوطنيين بصورة رسمية عن طريق الحلقات التدريبية المنظمة، وبصورة غير رسمية كمشاركين/مراقبين في بعثات الدعم التقني.

٣١ - وكما هو الحال بالنسبة لأي ترتيب جديد، كان هناك شيء من عدم اليقين في الأشهر القليلة الأولى من جانب المعنيين (المدراء القطريون، والوكالات المتخصصة، والحكومات) فيما يتعلق بمدى الدقة التي يؤدي فيها النظام الجديد وظيفته. وبالإضافة الى ذلك فإن خطط الدعم التقني الأولية كانت ناقصة عموما وذات نوعية رديئة، ومن ثم فإنها لم تكن ذات فائدة كبيرة في تخطيط عمل الأفرقة. ولم يواكب الدعم التقني الذي قدمه إخصائيو المقر والمنسقون الاقليميون احتياجات الأفرقة، ولم ترغب الحكومات في استخدام موارد البرامج القطرية لتسديد تكلفة سفر أعضاء الأفرقة وبدل إقامتهم اليومية، لا سيما أنه فهم (خطأ) أن المستشارين الإقليميين يقدمون هذه الخدمات مجانا بموجب الترتيب السابق. كما وجد أحيانا بعض التفاوت بين الاحتياجات الفعلية للبلد والمهارات الممثلة في الفريق، وافتقار إلى التفهم الواضح للاختصاصات بالنسبة للدعم التقني.

٣٢ - وتعالج هذه الاهتمامات وغيرها من الاهتمامات التشغيلية عن طريق فرقة العمل المشتركة بين الوكالات (المؤلفة من ممثلين من الوكالات الشريكة)، والتي تجتمع مرتين في السنة. وفي اجتماع شهر آذار/مارس ١٩٩٣، ناقش أعضاء فرقة العمل القضايا السياسية التي صودفت أثناء السنة الأولى للتنفيذ. وعالجت فرقة العمل أيضا القضايا المتصلة بالعلاقة بين مستشاري أفرقة الدعم القطرية ووكالاتهم الأم، وبعض الترتيبات الادارية بينهما. وبالإضافة الى ذلك، وكما جاء في مقرر مجلس الادارة ٢٧/٩٣ الذي طلب فيه المجلس من المديرية التنفيذية أن تتخذ الترتيبات الملائمة لتحسين تنفيذ ترتيبات خدمات الدعم التقني، ناقشت فرقة العمل التي اجتمعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، في جملة أمور، تقييم الموظفين الحاليين، وتوزيع وظائف خدمات الدعم التقني مقابل الاحتياجات القطرية. وناقشت أيضا ترتيبات التقييم المستقل لخدمات الدعم التقني.

دال - تعزيز التنسيق والتعاون

٣٣ - إن أحد الأهداف والمقاصد الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، كما هي محددة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (د - ٥٤) المتخذ في أيار/مايو ١٩٧٣، هو تعزيز التنسيق والتعاون في مجال التخطيط السكاني والبرامج السكانية. وإذا سلم صندوق الأمم المتحدة للسكان بأهمية ذلك من أجل التعاون التقني الفعال، واصل التأكيد بصورة خاصة على التنسيق والتعاون خلال السنوات العديدة الماضية.

٣٤ - ووجه الصندوق، بوصفه رئيس الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات خلال عام ١٩٩٢، معظم اهتمامه إلى مبادرات الفريق ومختلف أفرقة العاملة (مثلا تنسيق الاجراءات البرنامجية والدورات البرنامجية؛ والأماكن المشتركة؛ والتدريب؛ والمرأة في عملية التنمية؛ والتكيف الهيكلي؛ والأنشطة البرنامجية في بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى). وترأس الصندوق أيضا اجتماعا رفيع المستوى للرؤساء التنفيذيين للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٣٥ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان بذل جهوده من أجل تحسين التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها، والمنظمات الثنائية، والمنظمات غير الحكومية. فمثلا، تعاون الصندوق مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في وضع ونشر البيانات السياسية المشتركة بشأن صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة، وبشأن الأنشطة البرنامجية التعاونية على الصعيد القطري. كما أبرم اتفاقات تعاونية مع منظمة الوحدة الافريقية ومصرف التنمية الافريقي من أجل تحسين التعاون بشأن التخطيط والبرمجة في المجالين السكاني والانمائي وتعزيز التبادل الاعتيادي للمعلومات. وعزز الصندوق أيضا تعاونه مع لجنة الاتحادات

الأوروبية، وأصدر تعليمات لمكاتبه الميدانية للاجتماع بانتظام مع الممثلين الميدانيين للجماعة الأوروبية لمناقشة التعاون الممكن على الصعيد القطري. وكان أول اتفاق نشأ عن هذه المناقشات هو مشاركة الجماعة الأوروبية في مشروع صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة في الجمهورية العربية السورية.

٣٦ - وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال مبادرته العالمية المتعلقة بمتطلبات منع الحمل والاحتياجات الإدارية اللوجستية، مع عدد من المنظمات الثنائية وغير الحكومية في تخطيط وتنفيذ دراسات متعمقة بشأن متطلبات منع الحمل والاحتياجات الإدارية اللوجستية في باكستان، وتركيا، وزمبابوي، والفلبين، وفييت نام، ونيبال، والهند.

٣٧ - وعلى الرغم من العدد المحدود من الموظفين، كرس الصندوق وقتا طويلا وطاقة كبيرة لمختلف المبادرات التنسيقية لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في مجال السكان والتنمية. وشارك الصندوق في بعثة التعاون المشتركة التابعة للأمم المتحدة إلى رابطة الدول المستقلة في شباط/فبراير ١٩٩٢ وفي فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة للدولة المستقلة حديثا، المنشأة في عام ١٩٩٢، بعد اجتماعات الجهات المانحة في واشنطن العاصمة، ولشبونة، وطوكيو. وشارك الصندوق أيضا في الفريق الاستشاري البرنامجي الدولي والفريق الاستشاري الطبي الدولي التابعين للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

٣٨ - ووجه الصندوق اهتماما خاصا إلى التعاون مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، فتشاور معها بانتظام على مستوى المقر وعلى المستوى القطري وتابع المبادرات البرنامجية التعاونية في جميع المناطق. وفي تقرير عرض على مجلس الإدارة في دورته الأربعين (DP/1993/34)، قدم الصندوق عرضا مفصلا لهذه الجهود. ويعمل الصندوق والمصارف على وضع سياسات تتعلق بالتعاون وإصدار تعليمات واضحة عن الطريقة التي يمكن بها تعزيز هذا التعاون.

٣٩ - وعزز الصندوق واليونسيف الأنشطة البرنامجية التكميلية ووسعاها، معتمدين على الأنشطة التعاونية التي تم إبرازها في تقريرهما المشترك المقدم إلى مجلس الإدارة في عام ١٩٩٢ (DP/1992/8). ويمكن أن يلاحظ ذلك في التزامن الأكبر للدورات البرنامجية القطرية وفي ازدياد درجة التنسيق والتعاون بين المنظمين لا سيما في الميدان. كما عززت المنظماتان تعاونهما بشأن الأنشطة على الصعيد القطري.

ثانيا - الاستراتيجية التي يتبعها صندوق الأمم المتحدة للسكان
لمساعدة بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى

٤٠ - حاول الصندوق أن يزيد من فاعلية مساعدته إلى المنطقة فقدم إلى مجلس الإدارة في دورته الرابعة والثلاثين (١٩٨٧) استراتيجية لمساعدة بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (DP/1987/37). وركزت هذه الاستراتيجية، التي وافق عليها المجلس في مقرريه ٣٤/٨٧ طاء و ٢٥/٩١ ألف، على مساعدة الصندوق في أربعة مجالات ذات أولوية:

(أ) شؤون الإعلام والتعليم وبرامج الاتصالات لتشجيع حدوث تغير في المواقف والسلوك؛

(ب) بذل الجهود لإدماج السكان في التخطيط الإنمائي وصياغة وتنفيذ السياسات السكانية؛

(ج) بذل الجهود لتوسيع برامج تقديم المعلومات والخدمات بشأن المبادئ بين
الولادات/ تنظيم الأسرة؛

(د) أنشطة المساعدة على تحسين مركز المرأة.

٤١ - وازداد الدعم الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان للأنشطة السكانية في المنطقة ازديادا ثابتا وملحوظا من عام ١٩٨٦ (وهو العام الذي سبق اعتماد الاستراتيجية) وحتى غاية عام ١٩٩٠، إذ ازداد مجموع الإنفاق (الموارد العادية للصندوق والموارد المتعددة الأطراف والثنائية معا) من ٢٢,١ مليون دولار في السنة إلى ٥٦,٨ مليون دولار في السنة. غير أن حالة الموارد في عام ١٩٩١ لم تسمح إلا بزيادة متواضعة في تلك السنة: فلم يزد مجموع الإنفاق إلا بمبلغ ٣,٩ من ملايين الدولارات، فبلغ ٦٠,٧ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٢، انخفض مجموع الإنفاق بما يقرب من ١٤ مليون دولار، فبلغ ٤٦,٩ مليون دولار. وهذا الهبوط المطلق في الموارد أدى إلى خسارة في الاندفاع نحو تنفيذ الأنشطة الهامة في المنطقة. وانخفض مجموع الإنفاق (مجموع مؤقت) مرة أخرى في عام ١٩٩٣ إلى مبلغ ٤٥,٨ مليون دولار.

٤٢ - كانت النفقات من الموارد العادية للصندوق والموارد المتعددة الأطراف والثنائية بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٣ تدعم الأنشطة في جميع المجالات البرنامجية الرئيسية في الاستراتيجية. فمثلا، مثلت أنشطة تنظيم الأسرة وأنشطة الإعلام والتعليم والاتصالات المرتبطة بها ارتباطا وثيقا ما يتراوح بين ٥٢ و ٥٥ في المائة من مجموع الإنفاق، حسب السنة ومثل جمع وتحليل البيانات الأساسية ١٦-١٩ في المائة؛ ومثلت

ديناميات السكان ١٧-١٠ في المائة؛ ومثلت صياغة السياسات السكانية، والسكان والتنمية ١١-١٠ في المائة؛ ومثلت البرامج الخاصة بما فيها البرامج التي تستهدف المرأة والشباب ٦-٢ في المائة.

ألف - التقدم المحرز في المجالات الرئيسية للاستراتيجية

١ - السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي

٤٣ - يشير تحليل مقارن لردود المكاتب الميدانية على الاستبيانات في عام ١٩٩٠ وأواخر عام ١٩٩٢ إلى أن عدد البلدان التي أنشأت لجانا سكانية مشتركة بين الوزارات لتنسيق البرامج السكانية والإشراف عليها ازداد من ١٤ إلى ٢٢ بلدا خلال هذه الفترة. وازداد أيضا، خلال نفس الفترة، عدد البلدان التي لديها وحدات سكانية من ٢٩ إلى ٣٣ بلدا. وفي كل هذه الحالات تقريبا، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للمساعدة على إنشاء و/أو تعزيز هذه اللجان السكانية ووحداتها.

٤٤ - وأظهرت الردود على الاستبيانات أيضا أن مساعدة الصندوق عاوت ٢٠ بلدا على إجراء دراسات استقصائية ديمغرافية وصحية؛ و ١٠ بلدان على الاضطلاع بدراسات عن الوفيات بصورة عامة، و ٢٢ بلدا على الاضطلاع بدراسات تتعلق بالخصوبة واستخدام موانع الحمل؛ و ١١ بلدا على إجراء دراسات تتعلق بالهجرة؛ و ١٠ بلدان على إجراء دراسات بشأن العلاقة بين السكان والبيئة. وقدم الصندوق أيضا مساعدة لـ ٢٤ بلدا لمساعدتها على إجراء تعداد للسكان، و ١٧ بلدا لتحسين التسجيل المدني، و ٥ بلدان للاضطلاع بدراسات بشأن وفيات الأمهات.

٤٥ - ووفقا لردود المكاتب الميدانية، يعتبر ٣٣ بلدا الآن أن معدلات نمو سكانها عال أكثر من اللازم. وكان عدد هذه البلدان ٣١ في عام ١٩٩٠ و ٢٥ في عام ١٩٨٦. والسبب الذي يعطى بصورة عامة لهذا التصور هو أن معدلات نمو السكان الحالية تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا التصور حدا بـ ١٩ بلدا إلى اعتماد سياسات سكانية رسمية - وهذا العدد يمثل أكثر من ضعف عدد هذه البلدان في عام ١٩٨٧. وإن ٢٠ بلدا آخر هي في مراحل مختلفة من الإعداد لهذه السياسات. ووضع ما مجموعه ١٩ بلدا أهدافا للخصوبة، و ٢١ بلدا أهدافا للهجرة، و ٢٣ بلدا أهدافا للوفيات.

٢ - صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة

٤٦ - تشير الردود من المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن ٢٩ بلدا من البلدان الـ ٤١ التي ردت على الاستبيان أفادت بأن تقدما ملحوظا قد أحرز فيها خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ في مجال توسيع شبكات الخدمات الرامية إلى تنظيم الأسرة، وأفاد ٢٧ بلدا بحدوث زيادة في استخدام هذه

الخدمات. وأفاد ٢٢ بلداً بحدوث زيادة في انتشار وسائل منع الحمل. غير أنه على الرغم من هذه الزيادات، ظلت مستويات الانتشار دون ٢٠ في المائة في جميع البلدان ما عدا ستة بلدان.

٤٧ - وعند سؤالهم عما يتيح أكبر الفرص لزيادة تسهيل الوصول ومن ثم انتشار وسائل منع الحمل، ذكر ٣٨ مكتباً ميدانياً تعزيز و/أو توسيع نطاق خدمات تنظيم الأسرة في المرافق الصحية الحكومية؛ وأشار ٢٨ مكتباً إلى توسيع نطاق استخدام شبكات المنظمات غير الحكومية؛ وأوصى ١٤ بالاستفادة على نحو أكبر من نظم التوزيع المجتمعية؛ وذكر ١٤ زيادة إشراك أطباء وصيادلة القطاع الخاص؛ وأوصى ١٣ بالاستفادة من مشاريع التسويق الاجتماعية المدعومة.

٤٨ - وكانت أكثر العقبات التي ذكر أنها تعترض سبيل زيادة استخدام تنظيم الأسرة، مرتبة في اتجاه تنازلي، هي: الافتقار إلى المعلومات العامة التي تدعم تنظيم الأسرة (٢٥ بلداً)، معارضة الجماعات الثقافية أو الدينية (٢٢ بلداً)، سوء نوعية الخدمات (١٥ بلداً)، تعذر الوصول إلى الخدمات (١٤ بلداً)، وضعف الدعم الحكومي (١٣ بلداً).

٣ - الإعلام والتعليم والاتصال في مجال السكان

٤٩ - من أجل زيادة الوعي بالقضايا السكانية، وبناء دعم سياسي وعام للبرامج السكانية، وتهيئة مواقف مؤاتية من تنظيم الأسرة وقبوله، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم أنشطة إدخال التثقيف في مجال السكان أو الحياة الأسرية في المناهج الدراسية الرسمية في ٣٠ بلداً. بيد أن التقدم في ذلك المجال كان بطيئاً، كما أن معظم البلدان لا تزال في مراحل مبكرة من هذه العملية. ولم يرق سوى ثلاثة بلدان بإدخال التعليم في مجال السكان أو الحياة الأسرية في ٥٠ في المائة أو أكثر من مدارسها الابتدائية، كما لم يحقق سوى ٨ بلدان مستويات مشابهة في المستوى الثانوي، وتضمنت الأولويات في هذا المجال الحاجة إلى تدريب المدرسين ووضع الكتب والمناهج الدراسية؛ وتوعية عامة الجماهير والمدرسين أنفسهم؛ وإنشاء وحدات خاصة للتعليم السكاني في وزارات التربية والتعليم.

٥٠ - وفي القطاع غير الرسمي، أسهمت مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الوصول إلى طائفة واسعة من المستمعين في ٢٥ بلداً من خلال مختلف وسائط الإعلام وبرامج التعليم غير الرسمي والموظفين المنتشرين في المناطق النائية. وقد أخذ استخدام الإذاعة والتلفزيون لنقل الرسائل المتصلة بالسكان والحياة الأسرية في الازدياد في المنطقة: فقد أبلغ ٢٦ بلداً عن استخدام الإذاعة بشكل متكرر، في حين قال ١٥ إنهم يستخدمون الإذاعة على الأقل من حين لآخر. وعلاوة على ذلك، أبلغت ٩ بلدان عن استخدام التلفزيون بصورة متكررة، وأبلغ ٢٤ بلداً عن استخدامه من حين لآخر. ويقوم العاملون المنتشرون

في المناطق النائية (الصحيين والزراعيين منهم) بنقل رسائل بصورة منتظمة عن السكان والحياة الأسرية في ٢١ بلدا، ومن حين لآخر أو بصورة غير منتظمة في ١٧ بلدا آخر، وتستخدم وسائط الإعلام المحلية بصورة متكررة في ثلاثة بلدان ومن حين لآخر في ٣٣ بلدا. ويستخدم تسعة بلدان بصورة منتظمة برامج تعليم الكبار و/أو محو الأمية لبث الرسائل المتعلقة بالسكان، في حين يقوم ٢٤ بلدا بذلك من حين لآخر.

٤ - المرأة والسكان والتنمية

٥١ - عندما طلب من المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تحدد العوائق الرئيسية التي تقف في سبيل مشاركة المرأة في الأنشطة السكانية والإنمائية، أشارت إلى ارتفاع معدلات الخصوبة (٣٧ بلدا)، والعوامل الثقافية (٣٦ بلدا)، وقلة فرص التعليم (٣٦ بلدا)، وقوانين الميراث/الملكية التمييزية (٢٩ بلدا)، وقوانين العمل التمييزية (١٠ بلدان). وللمساعدة في معالجة هذه الأحوال، أوصت المكاتب الميدانية بإعطاء أولوية لتعزيز تنظيم الأسرة (٣٨ بلدا)، وتشجيع زيادة فرص التعليم الرسمي، أو على الأقل التدريب على الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للنساء (٣٧ بلدا)، وتقوية المنظمات النسائية (٣٠ بلدا)، وإجراء البحوث بشأن مركز المرأة (٣٠ بلدا).

٥٢ - وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لـ ٤٠ مشروعا خاصا بشأن المرأة والسكان والتنمية في ٢٨ بلدا. كما قدم دعما إلى منظمات نسائية وطنية في ٢٩ من البلدان الـ ٣١ التي كانت هذه المنظمات تعمل فيها في مجال الأنشطة السكانية، وقدم دعما لتعزيز المكاتب الحكومية المعنية بالمرأة في ٢٨ بلدا.

باء - الآثار العامة المترتبة على المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٣ - بدأت ستة من البلدان الـ ٤١ التي شاركت في المسح الذي قامت به المكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بداية ملموسة في عملية التحول الديمقراطي (بوتسوانا، الرأس الأخضر، زيمبابوي، سوازيلند، كينيا، ليسوتو). ووصل بلد واحد، هو موريشيوس، إلى مستوى إحلال الخصوبة محل الوفيات. ولوحظ أيضا انخفاض طفيف في معدلات الخصوبة في زامبيا والسنگال وغانا والكاميرون. ومع ذلك فإن الانجازات التي تحققت في هذه البلدان الأحد عشرة يقابلها مقدار يفوقها في اثيوبيا وأنغولا وأوغندا وجمهورية افريقيا الوسطى وغانبون وغينيا الاستوائية، حيث تزيد التقديرات بأن المعدل الإجمالي للخصوبة قد ارتفع، وفي ٢٤ بلدا آخر، حيث يبدو أن معدل الخصوبة ظل ثابتا تقريبا.

٥٤ - ولا تزال هناك مؤشرات إيجابية على أن الاستثمارات السابقة في البرامج السكانية قد مهدت الطريق لحدوث انخفاض في معدلات الخصوبة والنمو السكاني. ويتضح ذلك أولاً وقبل كل شيء من الإنجازات التي تحققت في البلدان الأحد عشرة المذكورة أعلاه. وثانياً، تشير الدلائل الأخيرة إلى أن معدل الخصوبة قد انخفض في نيجيريا التي يشكل عدد سكانها ٢٠ في المائة من العدد الإجمالي لسكان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وثالثاً، كانت هناك زيادة ملحوظة في استخدام موانع الحمل في معظم البلدان في المنطقة.

ثالثاً - تعزيز قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على معالجة القضايا التي تتعلق بالجنسين

٥٥ - وافق مجلس الإدارة، في المقرر ٣٥/٩١ ألف الذي اتخذته في دورته الثامنة والثلاثين في حزيران/يونيه ١٩٩١، على مد العمل باستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان أربع سنوات أخرى (١٩٩١-١٩٩٤) لتعزيز قدرة الصندوق على معالجة القضايا التي تتعلق بالمرأة، والسكان والتنمية. والأنشطة الرئيسية الستة التي تتألف منها الاستراتيجية هي: (أ) تنقيح إجراءات برامج ومشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان بحيث تصبح أكثر وعياً بالفروق بين الجنسين؛ (ب) تدريب الموظفين على جميع المستويات لتمكينهم من صقل مهاراتهم في مجال إدخال قضايا الجنسين في كل من المجالات البرنامجية للصندوق؛ (ج) التعاون بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها الأخرى في الأنشطة المتعلقة بمختلف نواحي المرأة في التنمية؛ (د) تحديد الخبراء لتوفير الدعم التقني؛ (هـ) تعزيز دور المنظمات غير الحكومية؛ (و) تعزيز نظام الدعم بالمعلومات.

٥٦ - وقد وافق مجلس الإدارة أيضاً على مجالات الأولوية الواردة في التقرير المرحلي الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس في الدورة نفسها (DP/1991/32). وهذه المجالات هي: (أ) تصميم برامج تدريبية شاملة تهدف إلى تعزيز قدرة الصندوق على وضع البرمجة المتعلقة بالمرأة والسكان والتنمية على قاعدة تنفيذية أكثر صلابة؛ (ب) وضع آلية شاملة للإبلاغ لضمان وجود رصد أكثر فعالية لتنفيذ الاستراتيجية؛ (ج) تحسين البعد التقني للمساعدة المقدمة إلى البرمجة المتعلقة بالمرأة والسكان والتنمية؛ (د) تعزيز صلات الوصل مع المنظمات غير الحكومية المحلية لدفع دور المرأة على مستوى القاعدة إلى الأمام وإعطاء المرأة بروزاً أكبر في عملية التنمية. ويرد أدناه وصف موجز لكل من هذه المكونات. كما شجع مجلس الإدارة الصندوق على تنفيذ مبادئ توجيهية للسياسات من أجل النهوض بالمرأة في جميع الأنشطة السكانية التي تساعد.

ألف - الأنشطة الرئيسية للاستراتيجية

١ - الإجراءات والمبادئ التوجيهية للبرمجة

٥٧ - خلال السنوات الثلاث الماضية، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان باستعراض واستكمال المبادئ التوجيهية القطاعية لسياساته وقوائمه والمبادئ التوجيهية الخاصة بصياغة المشاريع وتقييمها لجعلها أكثر وعياً بالفروق بين الجنسين. ونتيجة لهذه الاستعراضات، فإن اهتمامات المرأة ترد بشكل جيد في المبادئ التوجيهية للصندوق المتعلقة بصحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة والإعلام والتثقيف والاتصال. كذلك قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء استعراض دقيق للمبادئ التوجيهية لعملية الاستعراض البرنامجي ووضع الاستراتيجيات التي يقوم بها. وقد تم "تبسيط" قضية الجنسين في جميع المبادئ التوجيهية، كما أدرج فرع خاص بشأن المرأة والسكان والتنمية، ويجري الآن تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية، وهي تسهم بقدر كبير في إدماج اهتمامات الجنسين على نحو فعال في كثير من البرامج القطرية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٨ - وكشف استعراض جرى في عام ١٩٩٢ للمبادئ التوجيهية للصندوق المتعلقة بالمرأة والسكان والتنمية أن معظم المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ترى أن المبادئ التوجيهية لسياسات الصندوق فيما يتعلق بالمرأة والسكان والتنمية ملائمة، مع إبداء بعض التحفظات. واعتبر البعض أنها عمومية أكثر مما ينبغي، ورأى عدد قليل أنها محددة أكثر مما ينبغي. وذكرت المكاتب الميدانية التي قدمت ردوداً أن المبادئ التوجيهية ينبغي أن تتضمن مزيداً من المعلومات عن التعاون مع الوكالات الأخرى وعن الأنشطة الاقتصادية للمرأة.

٢ - التدريب

٥٩ - نجح صندوق الأمم المتحدة للسكان في إدماج التدريب في مجال المرأة والسكان والتنمية في برامج التدريب العادية. وقد أسهم ذلك إسهاماً كبيراً في تحقيق هدف تبسيط الاهتمامات النسائية في جميع الأنشطة التي يدعمها الصندوق. كذلك أدرج الصندوق اهتمامات المرأة والسكان والتنمية في الدورات التوجيهية الخاصة بالموظفين الميدانيين وبقيادة أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق. وعلاوة على ذلك، يقوم الصندوق بوضع خطة للتدريب المستقبلي بالتشاور مع المديرين القطريين للصندوق.

٣ - وضع آلية شاملة للإبلاغ

٦٠ - في عام ١٩٩٢، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتحليل المعلومات المقدمة بشأن استثمارات الإبلاغ الخاصة بالجنسين التي تم تصميمها في السنة السابقة لضمان إشراك المرأة في كل مرحلة من مراحل تنمية المشاريع وتنفيذها. وهذه الاستثمارات، التي تورد معلومات عن المرأة بوصفها مشاركة في أنشطة الصندوق

ومستفيدة منها، يجب أن تصحب جميع الوثائق التي تقدم بشأن المشاريع، بما في ذلك الوثائق التي تتم الموافقة عليها في الميدان. ويبين الاستعراض أن الاستثمارات تقدم معلومات هامة عن البعد النوعي في مشاريع الصندوق، ولكنها ينبغي أن توحّد وتسجل في قاعدة بيانات يسهل الوصول إليها.

٤ - تحسين الأبعاد التقنية لبرامج المرأة والسكان والتنمية

٦١ - من أجل تحسين الأبعاد التقنية لأنشطة المرأة والسكان والتنمية، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بإصدار نشرات وتقارير مثل "Women and Micro-enterprise Development"؛ و "Women, Population and the Environment"؛ و "South Asian Women"؛ والدليل التدريبي العملي "إدماج المرأة في مجال السكان والتنمية: معرفة الأسباب والطريقة". كما قام بتجميع ونشر مجموعة من المشاريع النموذجية الجيدة التصميم التي تبين النهج الفعالة لمعالجة الاهتمامات النسائية.

باء - البرمجة وأعمال المشاريع

١ - الأنشطة

٦٢ - أحرز صندوق الأمم المتحدة للسكان تقدماً جيداً في السنوات الثلاث الماضية في تنفيذ عدد من المشاريع في مجال المرأة والسكان والتنمية. فعلى سبيل المثال، نفذت منظمة الصحة العالمية مشروعاً يموله الصندوق يكفل لمنظمات النساء فهم العلاقة المتبادلة بين صحة المرأة وعملية تنظيم الأسرة، وبين صحة المرأة ومركزها الاجتماعي والاقتصادي، على نحو أفضل، وفي إطار مشروع آخر، قام مركز تدريبي تابع لمنظمة العمل الدولية يقع في تورين بالمساعدة في تدريب مدرّبين على تصميم واستحداث مواد تدريبية متعددة الوسائط لاستخدامها في الحملات الإعلامية في اثيوبيا والسودان وغامبيا ونيجيريا.

٦٣ - ولا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان يقوم برصد المشاريع الجارية في مجال المرأة والسكان والتنمية، بما في ذلك المشاريع التي تتناول الأنشطة الاقتصادية للمرأة. فعلى سبيل المثال، قام الصندوق بتنظيم بعثة للرصد إلى الصين لاستعراض مشروع لتحسين مركز المرأة عن طريق الأنشطة المدرة للدخل وتنظيم الأسرة. ووجدت البعثة أن المشروع كان، عموماً، يدار وينفذ بصورة جيدة للغاية، كما قام الصندوق بتقييم مشاريع مختارة تتعلق بالأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للمرأة. وساعد في اختيار البلدان وتحديد القضايا الرئيسية التي سيتم تقييمها، وقام بإعداد الأوراق المفاهيمية الخاصة بالأنشطة المدرة للدخل والأنشطة الاقتصادية للمرأة، وبتزويد أعضاء البعثات بمعلومات موجزة. وقد ركز التقييم على قضايا مثل قدرة المشاريع المدعومة على الاستمرار، وفعالية الآليات المستخدمة لتوفير الائتمانات، والصلات بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة واستخدام خدمات تنظيم الأسرة، وفعالية الوكالات المنفذة، والتعاون مع المانحين الآخرين.

٢ - التعاون فيما بين الوكالات

٦٤ - تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها المشاركة في مختلف الأنشطة التي تستهدف تحسين دور ومركز المرأة في الأنشطة الإنمائية. فعلى سبيل المثال، شارك الصندوق في أعمال الفريق الفرعي المعني بالمرأة في التنمية التابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسكان، كما عمل رئيساً له. واشترك الصندوق مع اليونيسيف في تمويل ندوة بشأن المرأة والطفل أولاً، ثم فيها بحث أثر الفقر وتدهور البيئة على المرأة والطفل، وتقييم الإسهام الحقيقي والمحتمل للمرأة والطفل في التنمية المستدامة. وشارك الصندوق أيضاً في اجتماعات مشتركة بين الوكالات بشأن المرأة والسنة الدولية للأسرة التي نظمتها شعبة النهوض بالمرأة بالأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وفي الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥؛ وفي الحلقات الدراسية بشأن المرأة والفقر والمرأة في التنمية، التي نظمتها أيضاً شعبة النهوض بالمرأة. كما شارك في المناقشات التقنية بشأن المرأة والصحة والتنمية في جمعية الصحة العالمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في أيار/مايو ١٩٩٢.

رابعاً - المواضيع التي تتسم بأهمية خاصة

ألف - المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والإدارة السوقية

٦٥ - استجابة لمقرر مجلس الإدارة ٤٦/٨٩ طاء، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء دراسة لتقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل في جميع أنحاء العالم النامي في التسعينات. وبالعمل الوثيق مع بلدان نامية مختارة، ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، والوكالات الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، قام الصندوق بوضع منهجية لتحديد وتقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل. وأثناء إجراء هذه الدراسة، عقد الصندوق أربعة اجتماعات لأفرقة من الخبراء، تم فيها بحث أهداف الدراسة ومنهجيتها ونتائجها واستنتاجاتها الأولية.

٦٦ - واستناداً إلى توصيات اجتماع فريق استشاري قام بمناقشة نتائج الدراسة، بدأ الصندوق، بالتعاون الوثيق مع المنظمات المهتمة، ببذل جهود لإعداد تقديرات أكثر تفصيلاً للاحتياجات من وسائل منع الحمل في ١٧ بلداً مختاراً واستكشاف مجالات مثل الاحتياجات من البرامج لضمان شراء وتوزيع وسائل منع الحمل بصورة فعالة ومنسقة، وخيارات الإنتاج المحلي والاحتياجات المستقبلية من الموارد. وأوصى اجتماع فريق استشاري لاحق أن يجري الصندوق دراسات قطرية متعمقة في ١٢ بلداً خلال الثلاث سنوات القادمة.

٦٧ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩١، طلب مجلس الإدارة، بعد أن استعرض تقرير المديرية التنفيذية عن الاحتياجات في مجال منع الحمل والطلب على وسائل منع الحمل في البلدان النامية (DP/1991/34)، الى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقوم، في جملة أمور، بوضع وتنقيح تقدير الاحتياجات الخاصة بكل بلد من وسائل منع الحمل، ومساعدة البلدان النامية على تعزيز القدرة الوطنية بهدف تحقيق الاعتماد على الذات في مجال إمدادات وسائل منع الحمل وإدارتها (المقرر ٢٥/٩١ ألف). وفي السنة التالية، قام الصندوق بتنظيم دراسات قطرية متعمقة بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات في أربعة بلدان (باكستان، زمبابوي، نيبال، الهند) أجرى كلا منها فريق خبراء قام بزيارة تلك البلدان كجزء من بعثة موفدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعند الاقتضاء، ساعد اختصاصيون من مختلف الوكالات والمنظمات المتعاونة في تنظيم البعثات وشاركوا فيها. وفي عام ١٩٩٢، قام الصندوق بتنظيم بعثات مشابهة الى تركيا والفلبين وفييت نام.

٦٨ - وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بنشر التقارير النهائية عن باكستان وتركيا وزمبابوي ونيبال والهند. كما اكتملت مشاريع التقارير عن الدراسات الخاصة بالفلبين وفييت نام.

٦٩ - واستنادا الى توصيات اجتماع استشاري بشأن منهجيات تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان في نيسان/أبريل ١٩٩٢، يقوم الصندوق حاليا، بالتعاون مع الحكومات وبدعم تقني من مجلس السكان، بإعداد تقديرات عالمية للاحتياجات من وسائل منع الحمل للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٥. وسيقدم الصندوق تقريراً عن نتائج هذه الدراسة الى مجلس إدارته في عام ١٩٩٤.

باء - متابعة صندوق الأمم المتحدة للسكان لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧

٧٠ - في أعقاب الاستعراض الشامل الذي يجريه من جانب الأمين العام كل ثلاث سنوات لحالة الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة (A/47/419 و Add.1-3)، أصدرت الجمعية العامة القرار ١٩٩/٤٧ الذي طرحت فيه على صعيد واحد مجموعة واسعة النطاق من العناصر التي تشكل إطاراً انمائياً شاملاً لتنسيق ومواءمة تنفيذ المساعدة الانمائية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى البلدان المتلقية.

٧١ - وقد شارك صندوق الأمم المتحدة مشاركة فعالة في أنشطة شتى من بينها العناصر التي يرد فيما يلي مناقشتها.

١ - مذكرة الاستراتيجية القطرية

٧٢ - يؤكد القرار ١٩٩/٤٧ على ضرورة أن تصاغ مذكرة الاستراتيجية القطرية بواسطة البلدان المتلقية المعنية بمساعدة وتعاون من جانب منظومة الأمم المتحدة وتحت إشراف المنسق المقيم. ومن أهداف مذكرة الاستراتيجية القطرية كفالة أن تدمج المساعدات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة بصورة فعالة ضمن عملية تنمية البلدان.

٧٣ - وقد أدت تجربة البرمجة الواسعة النطاق للصندوق، ولا سيما تلك التي تحصلت من خلال ممارسات استعراض البرامج ووضع السياسات، إلى أن أصبح الصندوق في وضع قوي للمساهمة في صياغة مذكرة الاستراتيجية القطرية. وكان من الطبيعي للغاية أن تفضي الممارسة المذكورة بالصندوق إلى توثيق تعاونه مع الحكومات وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفي مقدمتها اليونيسيف. وبالإضافة إلى ذلك، ما برح الصندوق يشارك في المحافل المعنية المشتركة بين الوكالات التي يجري تنظيمها من أجل ضمان مساهمة للأمم المتحدة في مذكرة الاستراتيجية القطرية مساهمة منتظمة ومتكاملة ومتناسقة. وشارك الصندوق مؤخرا في حلقة العمل التي عقدت على نطاق المنظومة في مركز منظمة العمل الدولية في تورينو في إطار جهوده الجارية لإحاطة موظفي الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر بأساليب تعظيم أثر وفعالية مساهمات الصندوق في عملية صياغة مذكرة الاستراتيجية القطرية.

٢ - المواعمة بين دورات البرمجة

٧٤ - وافق صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك الرؤساء التنفيذيون للمنظمات الشريكة له ضمن إطار الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، على مواصلة استكشاف السبل الكفيلة بالمزيد من المواعمة بين دورات البرمجة لمنظماتهم وتكييف تلك الدورات مع خطط التنمية الوطنية. وأصدر الصندوق كذلك تعليمات بشأن ترتيبات سد الفجوات بحيث تصبح دورته البرنامجية متسقة مع دورات التخطيط الوطنية، من منطلق أن الآخرين سوف يفعلون الشيء نفسه وخاصة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقد أرسل البرنامج الانمائي واليونيسيف وصندوق السكان رسالة تنفيذية مشتركة إلى المكاتب الميدانية التابعة لكل من تلك المؤسسات ضمن إطار جهودهم للمزيد من مواعمة دورات البرمجة.

٣ - النهج البرنامجي

٧٥ - في القرار ١٩٩/٤٧ طلب إلى الأمين العام أن يعمل على إيجاد اتفاق مبكر حول تفسير مشترك للنهج البرنامجي لمنظومة الأمم المتحدة ككل. ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في جهود المنظومة المشتركة، وخاصة في حلقات العمل التنسيقية التي تعقد في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في

تورينو، للتوصل إلى فهم مشترك للنهج البرنامجي. وشارك الصندوق كذلك في الفريق العامل التابع للجنة الاستشارية للمسائل البرنامجية والتنفيذية التي عملت على مستوى المنظومة لوضع أهداف وتعريفات ومبادئ توجيهية للنهج البرنامجي ووافقت على نص يمكن ادراجه ضمن التقرير المرحلي الجاري إعداده بواسطة الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٩٩/٤٧. وفضلا عن ذلك، قام كل من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتوقيع اتفاق مؤخرا بشأن حزمة إنمائية متكاملة مع محافظة أسيوط في مصر. ويشترك الصندوق كذلك في الجهود المشتركة بين المنظمات تعزيزا للأخذ بنهج برنامجي من هذا القبيل في بلدان أخرى.

٤ - التنفيذ الوطني وبناء القدرات الوطنية

٧٦ - في القرار ١٩٩/٤٧ يؤكد على التنفيذ الوطني بوصفه القاعدة الأساسية للمساعدة الانمائية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة ويطلب كذلك إلى الأمين العام العمل على التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق حول تفسير مشترك للتنفيذ الوطني تطبقه منظومة الأمم المتحدة. وفي تقريره إلى مجلس الإدارة بشأن المبادئ التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن التنفيذ الوطني (DP/1992/29)، أكد الصندوق من جديد التزامه بتعزيز القدرة الوطنية على إدارة البرامج السكانية. وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق، في إطار جهوده لتدعيم التنفيذ الوطني للأنشطة التي يمولها صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنظيم اثنتين من حلقات العمل الاقليمية في مانيلا، الفلبين وفي كينغستون، جامايكا لتدريب الموظفين الوطنيين على إجراءات التمويل والمحاسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥ - خدمات الدعم التقني

٧٧ - تتماشى الترتيبات الجديدة لتكاليف دعم الخلافة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، تتماشى مع القرار ١٩٩/٤٧ الذي يؤكد ضرورة أن تعمل المنظومة الانمائية للأمم المتحدة على تحسين فعاليتها وكفاءتها في تقديم المساعدات وتدعيم قدرتها على المساعدات في مجال السياسات وتقديم العون وإسداء المشورة في المجال التقني وإيلاء المزيد من الأولوية في مساعدة البلدان المتلقية على بناء و/أو تعزيز القدرة الوطنية على الاضطلاع بالتنفيذ الوطني.

٦ - تحقيق اللامركزية

٧٨ - سياسة الصندوق في تحقيق اللامركزية في عملية البرمجة وسلطة إقرار المشاريع الى المستوى الميداني سياسة راسخة ومتقدمة إلى حد كبير. وبصفة عامة فقد كان هدف الصندوق في هذا الشأن ثلاثيا: تمكين ممثلي الصندوق والمديرين القطريين من الاستجابة بصورة أكثر وأنجع إزاء الحاجات الناشئة،

وتحسين نوعية وشمول البرامج والمشاريع ثم التعجيل بتنفيذ البرامج. وقد سعى الصندوق كذلك إلى تعزيز القدرة الادارية للمكاتب الميدانية من خلال التدريب وعمليات نقل الموظفين وتدبير الموظفين.

٧٩ - ومن أجل المزيد من تيسير عملية اللامركزية التي يأخذ بها الصندوق، فقد أعد مبادئ توجيهية منقحة عن تحقيق اللامركزية تتيح سلطة أوسع بكثير للموافقة على المستوى الميداني. ويعكف الصندوق كذلك على منح سلطة الموافقة الكاملة إلى بلدان مختارة على أساس تجريبي، وتدعيم نظم الرقابة المالية تعزيزا للمساءلة على صعيد الميدان. ولسوف يفيد الصندوق من خدمات المكاتب المالية المتجولة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، فيما يشارك البرنامج المذكور في جهوده لتبسيط طرائق العمل وتحسين أساليب الرصد المالي والمراجعة الداخلية لحسابات المعاملات المالية على مستوى الميدان من خلال مراكز الخدمة الاقليمية التي يعكف البرنامج الانمائي على إنشائها.

٧ - القواعد والأشكال والإجراءات

٨٠ - في القرار ١٩٩/٤٧ ينصب التركيز على الأشكال والقواعد والإجراءات المشتركة والمبسطة التي هي من ألزم ما يكون من أجل تحول ناجح إلى الأخذ بنهج برنامجي. ويعمل الصندوق بصورة وثيقة مع المنظمات الشريكة في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات على إعداد دليل مشترك بشأن استعراض الاجراءات والمواءمة بينها. ويشارك الصندوق كذلك في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم الذي يعكف حاليا على استعراض العناصر اللازمة للتعاون في مجال التقييم وكذلك في الفريق العامل المعني بنظم مراجعة الحسابات الادارية المنبثق عن الفريق المشترك المذكور أعلاه. ويقوم الصندوق أيضا بمراجعة إجراءاته في مجال البرمجة والمشاريع توخيا للمزيد من تبسيط ومواءمة تلك الإجراءات.

٨ - نظام المنسق المقيم

٨١ - على النحو المؤكد عليه في القرار ١٩٩/٤٧، يشكل تعزيز نظام المنسق المقيم عنصرا أساسا لتحسين تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المتلقية فيما يضمن درجة أكبر من التنسيق على المستوى القطري بوسائل شتى منها مذكرة الاستراتيجية القطرية. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بصورة وثيقة مع جميع الأطراف المعنية على استكشاف المزيد من وسائل تدعيم نظام المنسق المقيم، كما يدعم الصندوق الخطوة التي دعي إليها في القرار لتوسيع مجموعة المرشحين للعمل بوصفهم منسقين مقيمين واختيار المنسقين المقيمين الذين لديهم خبرة إنمائية ذات صلة على نطاق المنظومة إضافة إلى تمتعهم بمهارات في مجال الادارة وتنظيم العمل الفريقي. ويدعو الصندوق للمزيد من الشفافية في عملية الاختيار والتنسيب

ويعتقد أن العملية ينبغي أن تتم على أساس أكثر تكافؤا فيما بين شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

جيم - متابعة صندوق الأمم المتحدة للسكان لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٨٢ - استجاب صندوق الأمم المتحدة للسكان إزاء عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بأربعة سبل؛ حيث شارك الصندوق أولا في العملية ذاتها وأعار موظفا إلى أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من كانون الثاني/يناير ١٩٩١ حتى تموز/يوليه ١٩٩٢. ثم شارك وساهم في اللجان التحضيرية واجتماعات الخبراء المختلفة للمؤتمر المذكور. ثانيا، يعكف الصندوق على استعراض أنشطته لكي تتساق، حيثما تكون ذات صلة، مع غايات وطروحات جدول أعمال القرن ٢١ والتغييرات الهيكلية التي تحدث في منظومة الأمم المتحدة نتيجة لعملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ثالثا، ينطلق الصندوق من منجزات المؤتمر المذكور في ميدان السكان في استعداداته لعقد مؤتمر ١٩٩٤ الدولي المعني بالسكان والتنمية، ومن أهدافه تأمين قبول أوسع نطاقا للمسائل السكانية بوصفها أمرا حيويا لحفظ البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. رابعا، يشارك الصندوق سواء في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة أو في الفريق المشترك المعني بالبيئة المنبثق عن الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٨٣ - وفي إطار متابعته لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قام الصندوق بتحديد ثلاثة فصول ومجالات برنامجية من جدول أعمال القرن ٢١ باعتبارها تدخل أو تكاد تدخل في صميم جوهر اهتمامات الصندوق وولايته وتتسم بأن لها آثارا برنامجية ومؤسسية ومالية مترتبة بالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهي بترتيب ظهورها: مكافحة الفقر (الفصل ٣)؛ الديناميات الديموغرافية والاستدامة (الفصل ٥)؛ العمل العالمي من أجل المرأة نحو التنمية المستدامة والمنصفة (الفصل ٢٤)؛ الأطفال والشباب في التنمية المستدامة (الفصل ٢٥)؛ الموارد والآليات المالية (الفصل ٣٣)؛ والترتيبات المؤسسية الدولية (الفصل ٣٨).

١ - الآثار البرنامجية المترتبة

٨٤ - يضع صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادئ توجيهية لإدماج الأهداف والاعتبارات البيئية ضمن السياسات والبرامج السكانية. كما يقوم الصندوق بتوسيع برنامجه في مجال السكان والتنمية. ومن ذلك على سبيل المثال قيام الصندوق حاليا بدعم مشاريع البحوث التي تعالج موضوع المرأة والسكان والتنمية والعلاقة بين الضغوط السكانية والفقر والمناطق المعرضة للخطر بيئيا والاستدامة في سياق الترابط بين البيئة والاستهلاك والسكان واللاجئين البيئيين. كذلك يدعم الصندوق مشروعا رئيسيا يسعى إلى إدماج الاهتمامات

السكانية ضمن التخطيط البيئي والانهائي في الدول الجزرية الصغيرة في جنوبي المحيط الهادئ ويتم تنفيذه بواسطة برنامج البيئة الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ إلى جانب مشروع لوضع جدول أعمال للبحوث لقضايا السكان والبيئة ينفذ بواسطة شعبة السكان في ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٨٥ - ومن أجل تيسير وتعزيز المزيد من تطوير برامج الصندوق في مجالات السكان والبيئة والتنمية، قام الصندوق بتنظيم مائدة مستديرة من الخبراء من بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية من ذوي الاطلاع على فكر حكوماتهم عن السكان والبيئة. وشكلت المائدة المستديرة أيضا جزءا من العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

٢ - الآثار المؤسسية المترتبة

٨٦ - تدعو التغييرات الأخيرة التي طرأت على هيكل منظومة الأمم المتحدة نتيجة لعملية مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الى عملية تكييف مؤسسية واسعة من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتشمل تلك التغييرات أمورا شتى منها إعادة تشكيل لجنة التنسيق الإدارية وإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة وإنشاء الإدارة الجديدة المعنية بتنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تدخل في إطارها أمانة اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية. وقد اتخذ الصندوق خطوات لتحسين التنسيق والتعاون مع سائر وكالات ومنظمات الأمم المتحدة لمساعدته على الاضطلاع بالمسؤوليات الجديدة التي تولاهها نتيجة لجدول أعمال القرن ٢١.

٣ - الآثار المالية المترتبة

٨٧ - عهد الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ الى صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور قيادي في ضمان اتاحة التمويل الكافي لتلبية الطلب المتسارع في ميدان السكان. وتتجاوز هذه المسؤولية تأمين الدعم المالي للأنشطة التي يقوم الصندوق على تنفيذها. ومن ثم قام الصندوق باستعراض كفاية استراتيجيته في جمع الأموال بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والأنشطة اللازمة لتنفيذها من أجل تدعيم تلك الجوانب بوسائل شتى منها صياغة أهداف في الأجلين المتوسط والطويل.

خامسا - المسائل المالية والإدارية

ألف - السمات المالية البارزة

٨٨ - ازدادت الإيرادات الإجمالية في عام ١٩٩٢ بما مقداره ١٤,٢ مليون دولار، أي بنسبة ٦,٣ في المائة عما كانت عليه إيرادات عام ١٩٩١ البالغة ٢٢٤ مليون دولار. وبلغ إجمالي المساهمات التي عقدتها ١٠٥ حكومات في عام ١٩٩٢ ما مقداره ٢٣٣,٨ مليون دولار، بزيادة مقدارها ١٣,١ مليون دولار بالقيمة الدولار، أي بنسبة ٥,٩ في المائة، على المساهمات التي تم عقدها في عام ١٩٩١ والبالغة ٢٢٠,٧ مليون دولار. وبلغت إيرادات الفائدة ٣,١ مليون دولار، أي بنسبة ١,٣ في المائة من إجمالي الإيرادات. وبلغ مجموع الإيرادات والتسويات المتنوعة الأخرى، بما فيها إعادة تقييم العملات والمكاسب/الخسائر المترتبة على سعر الصرف، ١,٣ مليون دولار. ونجمت الزيادة البالغة ٦,٣ في المائة في الإيرادات في عام ١٩٩٢، إلى حد بعيد، عن المكاسب التي تحققت من معدلات الصرف المواتية، لأن غالبية المساهمات التي قدمت إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان تم دفعها بعملات غير دولار الولايات المتحدة.

٨٩ - وبلغت النفقات الإجمالية في عام ١٩٩٢، ١٩٣,٦ مليون دولار، بانخفاض مقداره ٣٥,٥ مليون دولار، أي بنسبة ١٥,٥ في المائة، مقارنة بنفقات عام ١٩٩١. وفي إطار ترتيبات تكاليف الدعم قبل عام ١٩٩٢، كانت تسدد تكاليف الدعم لوكالات الأمم المتحدة المنفذة بمعدل يبلغ ١٣ في المائة من إجمالي نفقات المشاريع التي تنفذها الوكالة، وإن بعض تكاليف المستشارين التقنيين المغطاة بموجب الترتيبات الجديدة لخدمات الدعم التقني^(١) كانت تمول من البرامج المشتركة بين الأقطار. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بموجب ترتيب تكاليف الدعم الجديد، بتسديد وكالات الأمم المتحدة المنفذة تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية بمعدل يبلغ ٧,٥ في المائة من نفقات المشاريع القطرية التي تنفذها الوكالات. وشكلت النفقات البرنامجية في عام ١٩٩٢، والتي بلغت ١٥١ مليون دولار، نسبة ٧٨ في المائة من النفقات الإجمالية، مقابل ٨١,٥ في المائة عام ١٩٩١. وبلغت نفقات الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج في عام ١٩٩٢، والتي تتضمن ميزانية المقر الإدارية والتكاليف الإجمالية للمكاتب الميدانية، ٤٢,٦ مليون دولار، أي بنسبة ٢٢ في المائة من النفقات الإجمالية، مقابل ٤٢,٣ مليون دولار، أي ما نسبته ١٨,٥ في المائة من النفقات الإجمالية في عام ١٩٩١.

٩٠ - وبلغت نفقات المكاتب الميدانية على الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج في عام ١٩٩٢ ما مجموعه ١٨,٨ مليون دولار. وهذا المبلغ تقابله تكاليف جميع المكاتب الميدانية التي بلغت ١٨,٧ مليون دولار، في عام ١٩٩١. ووصلت تكاليف خدمات الدعم التقني في عام ١٩٩٢ إلى ١٤,٥ مليون دولار، وتكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية إلى ٨,٣ مليون دولار، وبذلك بلغ مجموعهما ٢٢,٨ مليون دولار، أي ما نسبته ٨,١١ في المائة من النفقات الإجمالية. وبلغت تكاليف دعم الوكالات ١٥ مليون دولار، أي ما نسبته ٦,٥ في المائة من النفقات الإجمالية في عام ١٩٩١. ولا يمكن، للأسباب المذكورة أعلاه، مقارنة هذه المبالغ مباشرة

بنفقات خدمات الدعم التقني وبالخدمات الإدارية والتشغيلية في عام ١٩٩٢. وتكونت نفقات الخدمات الإدارية والتشغيلية في عام ١٩٩٢ من تسديد وكالات الأمم المتحدة المنفذة لخدمات الدعم التي قدمتها إلى مشاريع قطرية (٤,٩ مليون دولار)، ودفع المصاريف العامة الثابتة إلى منظمات غير حكومية (١ مليون دولار)، وتسديد تكاليف الصندوق الناجمة عن تقديم خدمات في مجال المشتريات لمشاريع تنفذها حكومات (١,١ مليون دولار) وعن مصاريف عامة ثابتة مقدرة لمشاريع تنفذها الحكومات (١,٣ مليون دولار).

٩١ - وفي عام ١٩٩٢، قامت وكالات الأمم المتحدة المنفذة، بما فيها اللجان الإقليمية، بتنفيذ مشاريع بلغت قيمتها ٥٠,١ مليون دولار، مقابل ٩١,٤ مليون دولار في عام ١٩٩١. وقامت حكومات، بمساعدة من جانب مكاتب الصندوق الميدانية، بتنفيذ مشاريع بلغت قيمتها ٢٧,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٢، مقابل ٣٠,٩ مليون دولار في عام ١٩٩١. ولم تشمل النفقات الخاصة بالمشاريع التي تنفذها الحكومات مبلغ الـ ٤,١ مليون دولار الذي دفع سلفاً للحكومات، واحتفظت به في نهاية السنة ولم يبلغ عنه بوصفه جزءاً من النفقات. وبلغت قيمة المشاريع التي نفذها الصندوق ما مجموعه ٣١,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢، مقابل ٢٩,٥ مليون دولار في عام ١٩٩١، وتضمنت مساعدات في مجال المشتريات فيما يتعلق بمشاريع الحكومات بلغت قيمتها ٢١,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٢، و ١٣,٤ مليون دولار في عام ١٩٩١. وبلغت النفقات البرنامجية للمشاريع التي نفذتها منظمات غير حكومية ووكالات أخرى، مثل المؤسسات الحكومية الدولية والمراكز الأكاديمية والبحثية، ١٩,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٢، مقابل ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩١. ولم تشمل النفقات للمشاريع التي نفذتها منظمات غير حكومية في عام ١٩٩٢ مبلغ ٤,٤ مليون دولار دفع سلفاً لمنظمات غير حكومية، واحتفظت به تلك المؤسسات في نهاية السنة.

٩٢ - وبلغت قيمة المشاريع التي نفذتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولجانها الإقليمية ٥٠,١ مليون دولار، أي ما نسبته ٣٩,١ في المائة من النفقات على المشاريع البالغة ١٢٨,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢. ونفذت الحكومات مشاريع بلغت قيمتها ٢٧,٥ مليون دولار، أي ما نسبته ٢١,٥ في المائة من النفقات على المشاريع في عام ١٩٩٢. ونفذت المنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى، بما فيها المؤسسات الحكومية الدولية، مشاريع بلغت قيمتها ١٩,٤ مليون دولار، أي ما نسبته ١٥,١ في المائة من النفقات على المشاريع في عام ١٩٩٢.

باء - الإدارة وشؤون الموظفين

٩٣ - في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ووفقاً لمقرر مجلس الإدارة ٢٧/٩٣ المؤرخ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ولمقررات سابقة لمجلس الإدارة بشأن الموظفين، وصل مجموع عدد الوظائف المأذون بها في الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ٨٣٧ وظيفة، تتألف من ١٨٠ وظيفة من وظائف الفئة الفنية و ٦٥٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة، وهي تتضمن ١٠٥ من وظائف من الفئة الفنية و ١٣٥ من فئة الخدمات العامة في

المقر، ووظيفتين من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة في جنيف، و ٧٣ وظيفة من الفئة الفنية و ٥٢٠ وظيفة محلية من فئة الخدمات العامة في الميدان.

٩٤ - وبلغت النسبة المئوية للنساء بين موظفي الفئة الفنية بالصندوق في المقر وفي الميدان ٤٤ في المائة في عام ١٩٩٣، وهذه هي أعلى نسبة بين وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها. ويتوقع الصندوق الاحتفاظ بهذا المستوى في العام القادم.

سادسا - برنامج عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان

ألف - تنظيم الأسرة

٩٥ - عزز صندوق الأمم المتحدة للسكان بشدة مفهوم تنظيم الأسرة بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان، يستند إلى مبدأ الخيار الواعي والطوعي. وأكد على أهمية تقديم خدمات قيّمة في مجال تنظيم الأسرة إلى كل من الرجل والمرأة، بصفتها وسيلة تساعد على تخطيط حجم عائلتهما، ولضمان الصحة التناسلية للمرأة.

٩٦ - وتنعكس هذه الاهتمامات في مشروع مذكرة السياسة العامة للصندوق، بشأن الصحة التناسلية، التي أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٣ لتقديم توجيه أكثر وضوحا في هذا المجال. إن مشروع المذكرة لا يغير جوهرها من المبادئ التوجيهية للسياسة العامة الحالية للصندوق بشأن تنظيم الأسرة، بل يشرع في إعادة توجيهها في ضوء تغير الاحتياجات وإقرارا بأن جودة رعاية الصحة التناسلية عامل جوهري لتحسين صحة المرأة ومركزها. ويؤكد مشروع المذكرة أيضا على احتياجات المراهقين الخاصة ويشجع بشدة اشتراك الرجال البنّاء والداعم في تنظيم الأسرة والرعاية الصحية التناسلية.

٩٧ - وأكد الصندوق أيضا على أهمية تلبية الاحتياجات الفردية والطلبات التي لم تتم تلبيتها، بوصفها إحدى أكثر السبل فعالية في بلوغ الأهداف الديمغرافية الوطنية. لذلك قام الصندوق بمساعدة الحكومات على تقديم هذه الخدمات عن طريق برامج شاملة تدمج تنظيم الأسرة في الرعاية الصحية للأم والطفل وفي برامج الصحة التناسلية. وتوخى كذلك إدراج خدمات تنظيم الأسرة في شبكات تقديم الخدمات للمنظمات العامة والخاصة وغير الحكومية في جميع القطاعات.

٩٨ - وعادة ما تتوخى هذه البرامج، في جملة أمور، توفير حملة واسعة من وسائل منع الحمل المأمونة والفعالة؛ وتقديم المعلومات والمشورة لمساعدة المستخدمين على اختيار وسائل منع الحمل وممارسته على

نحو فعال؛ وتوفير خدمات المستوصفات والإحالة إلى أطباء للوسائل التي تتطلبها؛ وتدريب مقدمي الخدمات في مجال تقنيات تنظيم الأسرة وإسداء المشورة، وفي تثقيف الآخرين في مجال السلوك الجنسي المسؤول والأبوة المسؤولة.

٩٩ - وزاد الصندوق من جهوده لتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في البرامج، مقدما الدعم لتدريب الموظفين المحليين على كيفية حفز الناس على استخدام وسائل منع الحمل وكيفية إشراك المجتمع المحلي في توزيع وسائل منع الحمل. وسعى الصندوق أيضا إلى استرعاء الانتباه إلى الاحتياجات الملحة في مجال تنظيم الأسرة والصحة التناسلية للمرأة التي تعيش حالات مأساوية، وتوليد الدعم للأنشطة من أجل معالجة تلك الحاجات. ولذلك أعد الصندوق مشروع ورقة موقف بشأن مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الحالات الطارئة والشاقة، وتركز على الاحتياجات الخاصة للمرأة. والمقصود من إعداد هذه الورقة أن تشكل أساسا للتعاون بين الصندوق والوكالات والمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها والتي تقدم المعونة إلى اللاجئين والمشردين.

١٠٠ - وخلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣، دعم الصندوق عديدا من الأنشطة لتعزيز خدمات تنظيم الأسرة وتوسيع نطاقها، لا سيما في المناطق الريفية والناحية. ففي افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثلا، حيث يقدر معدل مجموع الخصوبة بـ ٦ ولادات لكل امرأة، سجل ٢٩ من ٤١ بلدا، تقدما ذا شأن في توسيع شبكاتها الخاصة بتنظيم الأسرة، وأشار ثلثها إلى حدوث زيادة في استخدام هذه الخدمات. إلا أن تقييمات بعض البلدان المعنية في افريقيا أظهرت نتائج مختلفة. إذ تراوحت نسبة المرافق الصحية الحكومية التي توفر خدمات تنظيم الأسرة بين ١ في المائة في أحد البلدان و ١٠٠ في المائة في ثلاثة بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الخدمات في بعض البلدان لا تقدم إلا بين الحين والآخر؛ وفي بلدان أخرى، لا يجري تعزيزها بصورة علنية ومندفعة كما هي الحال في مجال غيرها من الخدمات المتصلة بالصحة.

١٠١ - وفي الدول العربية، حيث يبلغ معدل مجموع الخصوبة ٥,٢، ما زال استخدام وسائل منع الحمل آخذ في الزيادة بصورة ملحوظة. وتبلغ الآن معدلات انتشار وسائل منع الحمل في ثمانية بلدان ٣٢ في المائة أو أعلى من ذلك. وفي ثلاثة من البلدان الثمانية تبلغ المعدلات ٥٠ في المائة أو أعلى من ذلك. بيد أن معدلات الخصوبة واستخدام وسائل منع الحمل تختلف اختلافا ملحوظا بين سكان الريف وسكان الحضر. ونتيجة لذلك، يبقى تحسين إمكانية حصول الناس على خدمات تنظيم الأسرة، لا سيما في المناطق الريفية، هدفا أساسيا للبرامج السكانية في معظم البلدان العربية.

١٠٢ - وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، حيث يبلغ معدل مجموع الخصوبة ٣,١، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على الأمومة الآمنة في مجموعة الأنشطة الجديدة في عدد من البلدان ووفر وسائل منع

الحمل في بلدان عديدة أخرى. ودعم الصندوق أيضا سلسلة واسعة من الأنشطة لزيادة دمج تنظيم الأسرة في شبكات الرعاية الصحية الأولية، وتحسين نوعية الخدمات القائمة، وتقديم خدمات متكاملة في مجال صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة إلى المناطق الفقيرة والناحية. إلا أن معدل الخصوبة ما زال مرتفعا في جنوب آسيا، رغم ما حقق من نجاح هام في تلك المناطق، إذ يبلغ متوسط معدل الولادات ٤,٧ أطفال لكل امرأة. واستجاب الصندوق للاحتياجات الخاصة للمنطقة الفرعية من خلال دعم الأنشطة لتحسين إمكانية الحصول على إدارة الخدمات الجيدة في مجال تنظيم الأسرة وتعزيزها.

١٠٣ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي يزيد معدل مجموع الخصوبة فيها عن ٣ بقليل، وضع الصندوق استراتيجية لتحسين الصحة التناسلية لدى المرأة، وبوجه خاص المرأة الفقيرة والمراهقة، مع التركيز على خفض حالات الإجهاض والحمل لدى المراهقات وزيادة انتشار وسائل منع الحمل. وساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان البلدان على تطوير أنشطة لتحسين نوعية رعاية الصحة التناسلية، وتوفير المشورة الفعالة، وتعزيز تقديم خدمات تنظيم الأسرة وتوسيع مجموعة الوسائل المتوافرة في مجال تنظيم الأسرة. وفي المنطقة الأوروبية، لا تزال المساعدة التي يقدمها الصندوق تركز على بذل الجهود لخفض حالات الإجهاض المرتفعة والمعدلات المرتفعة نسبيا للوفيات لدى الرضع والأمهات.

١٠٤ - وقدم الصندوق المساعدة للعمل على تنظيم مؤتمر اقليمي بشأن تنظيم الأسرة، عقد في طهران، جمهورية إيران الإسلامية، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وركز الاجتماع، الذي حضره ٧٢ مشتركا من ١٧ بلدا آسيويا، على المشاكل الحادة التي تواجهها جمهوريات آسيا الوسطى الست التي استقلت حديثا، في مجال تقديم خدمات تنظيم الأسرة. وتشمل هذه المشاكل نقص السلع من وسائل منع الحمل، والحاجة إلى تدريب موظفي المستوصفات على إسداء المشورة ووسائل منع الحمل الحديثة، وانعدام خدمات دعم الإعلام والتعليم والاتصال، والحاجة إلى خفض حالات الإجهاض العلاجي.

١٠٥ - واستكشف الصندوق كذلك سبلا جديدة لتمويل برامج تنظيم الأسرة. وقدم الصندوق المساعدة لإجراء دراسات لحالات متعلقة بـ "استعادة التكاليف واستدامة برامج تخطيط الأسرة" في ستة بلدان (اندونيسيا، والبرازيل، وتايلند، وكولومبيا، وكينيا، ومصر) وأجري استعراضا وتقييما متعمقين لأكثر الخبرات اتصالا بالموضوع وللدروس المستفادة في ذلك المجال في العالم أجمع، لاستخدامها كمعلومات أساسية من أجل مشاوره حدد موعد انعقادها في آذار/مارس ١٩٩٤.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٠٦ - قام الصندوق، انطلاقا من اضطراره بولايته، بالتركيز على الأنشطة التالية:

(أ) إدراج العناصر المتصلة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في برامج التثقيف في مجال السكان والحياة الأسرية وتنظيم الأسرة وبرامج الاتصال؛

(ب) تقديم المعلومات/المشورة بشأن الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتوزيع الرفالات كجزء من برامج خدمات صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة؛

(ج) إدراج عناصر التعليم والإعلام الخاصة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز في جميع برامج التدريب المتصلة بها، لا سيما لمقدمي خدمات صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة؛

(د) إجراء بحوث اجتماعية - ديمغرافية وتنفيذية وببيولوجية طبية.

١٠٧ - وقام الصندوق، بغية تنسيق أنشطة مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالمشاركة في اللجنة الإدارية للبرنامج العالمي المتعلق بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التابع لمنظمة الصحة العالمية، والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالإيدز والدراسة التي قام بها فريق عامل تابع للأمم المتحدة بشأن برنامج مشترك، تشارك في رعايته الأمم المتحدة خاص بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). كما عمل الصندوق عن كثب مع البرنامج العالمي المتعلق بمتلازمة نقص المناعة (الإيدز) التابع لمنظمة الصحة العالمية في إعداد تقديرات الاحتياجات من الرفالات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كجزء من الدراسات القطرية التي تجرى في إطار المبادرة العالمية للصندوق.

١٠٨ - وشارك الصندوق في اجتماع طاولة مستديرة بعنوان "السياسات والبرامج السكانية: أثر الإيدز"، والتي نظمها المحفل الانمائي التابع للمؤسسة الألمانية للتنمية الدولية، بالتعاون الوثيق مع الصندوق. وركز اجتماع الطاولة المستديرة، الذي عقد في برلين في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، على مسائل أساسية ثلاث: الأثر الديمغرافي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأسرة والرفاهية الاجتماعية؛ والمسائل السياسية والبرنامجية المتصلة بالإيدز وتخطيط الأسرة. واستنتج اجتماع الطاولة المستديرة، بين جملة أمور أخرى، أن من غير المرجح أن يكون للإيدز أثر ذو شأن على معدلات زيادة السكان سواء على المستوى العالمي أو على المستوى القطري. والمسألة الأكثر إلحاحاً هي أثر الإيدز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسبب ازدياد معدلات الوفيات المبكرة لدى القطاعات السكانية الأكثر إنتاجية.

١٠٩ - كما أعد الصندوق ووزع منشوره المعنون "آخر التطورات في مجال الإيدز". ويقدم منشور "آخر التطورات في مجال الإيدز" معلومات مفصلة عن دعم الصندوق للأنشطة المتعلقة بالوقاية من الإيدز في أربعة مجالات رئيسية هي: الإمداد بالرفالات؛ وتدريب مقدمي خدمات صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة على المسائل المتعلقة بالإيدز؛ وبرامج التثقيف في مجال الإيدز داخل المدرسة وخارجها على السواء؛ والتثقيف في مجال الإيدز في برامج الإعلام والتعليم والاتصال العامة. وعمم الصندوق أيضا بشكل منتظم على جميع مكاتبه الميدانية معلومات بشأن مواد متعلقة بالإيدز.

باء - الإعلام والتعليم والاتصال

١١٠ - تلقت الجهود التي يبذلها الصندوق في مجال تخطيط الأسرة شديد الدعم من أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال وثيقة الترابط. وكان لمثل هذه الأنشطة الفضل في توليد الدعم السياسي والعام للأنشطة السكانية بوصفها جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة، مما أسفر عن مواقف تحبذ الاتجاه نحو قبول خدمات تنظيم الأسرة وزيادتها، وتعالج مباحث القلق الرئيسية التي تعترى الفئات المستهدفة.

١١١ - وبغية تمتين التنسيق بين أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال وبين أنظمة تقديم خدمات تنظيم الأسرة، قيّم الصندوق مدى تعزيز كل من هذين العنصرين أحدهما الآخر في برامج الصندوق القطرية، ومن ثم أعد مبادئ توجيهية لزيادة هذا التنسيق. وأسفر ذلك عن تنامي عدد مشاريع الإعلام والتعليم والاتصال الجديدة لأنشطة تخطيط الأسرة.

١١٢ - وأنشطة الإعلام والتعليم والاتصال الرئيسية التي يدعمها الصندوق، تشمل من بين أمور أخرى، مساعدة البلدان على استحداث استراتيجيات سكانية وطنية شاملة خاصة بالإعلام والتعليم والاتصال؛ وتوعية واضعي القرارات والزعماء الدينيين وقادة المجتمع المحلي بمسألة تنظيم الأسرة، بصفتها حقا أساسيا من حقوق الإنسان وتديبرا صحيا على السواء؛ ودمج عنصرَي الإعلام والتعليم في برامج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة ورعاية الصحة التناسلية؛ وإدراج التعليم في مجال السكان والحياة الأسرية في صلب المناهج المدرسية وفي البرامج التي تنفذ خارج المدرسة؛ وإجراء بحوث للمساعدة على وضع رسائل مناسبة لتبلغ الفئات المستهدفة. وثبت أن تعليم النظراء والمشورة بين الشباب أنفسهم بشأن صحة المراهقين التناسلية مسألتان ابتكاريّتان بصورة خاصة، ونهجان ناجحان في عدد من البلدان.

١١٣ - ودعما لمثل هذه الأنشطة في افريقيا الناطقة بالانكليزية ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنظيم منهجين رائدين كجزء من برنامج تدريبي اقليمي: ركز أحدهما على تطوير استراتيجية الاعلام والتعليم والاتصال وإدارة البرامج؛ وكان الثاني بشأن بحوث الجماهير المستهدفة وتصميم الرسائل. وكان هذا

جزءاً من جهد أكبر للصندوق لتصميم استراتيجيات تدريبية فعالة لتعزيز مهارات موظفي الاعلام والتعليم والاتصال في افريقيا الناطقة بالانكليزية والناطق بالفرنسية. كما استعرض الصندوق مناهج ومواد ١٤ من البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية لمساعدتها على تقييم التقدم المحرز في إدخال التعليم السكاني في أنظمتها المدرسية. وساعد الصندوق أيضا البلدان الافريقية على ادماج رسائل تنظيم الأسرة في عدد من نهج الاعلام والتعليم والاتصال المبتكرة بما في ذلك "التمثيلات الإذاعية المسلسلة" والمسرحيات الشعبية.

١١٤ - وساعدت أنشطة الاعلام والتعليم والاتصال من الشاب الى الشباب في عدد من البلدان العربية على تثقيف الشباب بشأن تنظيم الأسرة والأبوة المسؤولة وتثقيف الشابات المراهقات المتزوجات بشأن آثار الحمل المبكر. وركزت أنشطة الاعلام والتعليم والاتصال في آسيا والمحيط الهادئ على توفير الدعم لخدمات الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة. كما عالج الصندوق الاحتياجات الخاصة للمراهقين عن طريق التعليم السكاني في المدارس الابتدائية والثانوية وعن طريق أنشطة الاعلام والتعليم التي تستهدف الشباب خارج المدارس. ودعم الصندوق كثيرا من أنشطة الاعلام والتعليم والاتصال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمساعدة على منع حمل المراهقات. وتراوحت هذه الأنشطة بين توفير التدريب في مجال التعليم الجنسي لمدرسي المدارس المستقبلين وإدراج المشورة المتعلقة بالمباعدة بين الولادات والرضاعة الثديية في الأنشطة الاعلامية للعاملين في مجال صحة المجتمع المحلي، وإنتاج أفلام الفيديو التعليمية والبرامج الإذاعية والنشرات الاعلامية.

١١٥ - وفي عام ١٩٩٣ أصدر الصندوق ورقة تقنية تقترح اعادة وضع تصور للتعليم السكاني. وأكدت هذه الورقة، التي وزعت بأربع لغات، على ضرورة ضمان أن يكون محتوى المنهج واضحا ومناسبا للمستوى العمري للطلبة وأن يسهم مباشرة في أهداف برامج التعليم السكاني الوطنية. كما اقترحت الورقة عددا من الميادين ذات الأولوية العليا من ناحية محتوى المنهج واقترحت نهجا مختلفة لتجنب الجدل الذي لا ضرورة له بما في ذلك جهود اشراك الآباء وقادة المجتمع المحلي في هذه العملية في وقت مبكر.

١١٦ - وأصدر الصندوق كذلك ورقة تقنية عن تطوير استراتيجيات التعليم والاعلام والاتصال للبرامج السكانية. والغرض من هذه الورقة المساعدة على توضيح مجال أنشطة الاعلام والتعليم والاتصال السكانية في سياق النهج البرنامجي والتأكيد على مختلف الأصعدة التنفيذية لاستراتيجيات الاعلام والتعليم والاتصال. وتقترح الورقة نهج الخطوة خطوة في استحداث استراتيجيات للاعلام والتعليم والاتصال تحدد نوع البحوث اللازمة في كل خطوة من العملية وتوفر بعض الدروس الرئيسية المستفادة.

١١٧ - ويشارك الصندوق في رعاية اجتماعين دوليين رئيسيين في عام ١٩٩٣. وكان الأول هو المؤتمر الدولي للتعليم السكان والتنمية الذي عقد في استانبول، تركيا وأجري بالمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأقر ممثلون من ٩٠ حكومة اعلانا واطار عمل لدعم التعليم السكاني في جميع مستويات الأنظمة المدرسية. وكان الثاني هو مؤتمر قمة البلدان التسع المرتفعة السكان 'التعليم للجميع' (قمة E-9) الذي عقد في نيودلهي، الهند، واشتركت في رعايته اليونسكو واليونسيف. واسترعى مؤتمر القمة الانتباه الى أهمية التعليم من حيث أثره على التنمية والخصوبة والنهوض بالمرأة.

جيم - جمع البيانات وتحليلها، والسكان والتنمية

١١٨ - واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة البلدان النامية في ايجاد بيانات سكانية في الوقت المناسب. وفي افريقيا جنوب الصحراء الكبرى على سبيل المثال صمم الصندوق برنامجا خاصا للبحوث الاجتماعية لمساعدة البلدان المشاركة في جمع البيانات ذات الصلة وتحليلها فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات وكذلك فيما يتعلق بأداء برامج الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة وأثر المتغيرات الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية على تحركات السكان. كما سعى الصندوق الى تعزيز فعالية الاخصائيين في أفرقة الدعم القطرية في مجال الرد على الطلبات المتعلقة بجوانب مختلفة في جمع البيانات وتحليلها.

١١٩ - وحافظ الصندوق على الحوار الجاري مع اخصائيين من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء بشأن منهجيات التعداد والاستقصاءات، وتابع عن كثب التطورات المبتكرة في جمع التعدادات وتصميمها في البلدان المتقدمة النمو. وتجري حاليا دراسات مبدئية في الصندوق، وفي شعبة الاحصاء التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمانة العامة للأمم المتحدة، لإنشاء آليات لزيادة تعزيز قدرة البلدان النامية على اجراء التعدادات ووضع منهجيات وأساليب واجراءات مبتكرة لضمان الفعالية من حيث التكاليف والدقة المتزايدة والمواعيد المناسبة في انتاج بيانات التعدادات السكانية. ويقوم الصندوق بتنظيم اجتماع استشاري للخبراء بشأن تحسين منهجيات التعداد والاستقصاء يعقد في أوائل ١٩٩٤ ويجمع سويا أخصائيين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

١٢٠ - واستمر الصندوق في تقديم المساعدة في استحداث برامج للحاسوب تكون ودية بالنسبة للمستفيدين لتجهيز البيانات السكانية دعما لأنشطة السياسات السكانية. وكانت مجموعة بومباب (الخريطة السكانية) ناجحة بشكل خاص مما يمكن المستفيدين من ايجاد قواعد بيانات تتصل بالسكان وتحديد مستويات مختلفة من الوحدات الإدارية للبلد لهم. ويسمح هذا للمخططين وصناع السياسات بربط المعلومات السكانية بالبيانات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة الأخرى مما يسهل بدوره إعداد تخطيط أكثر صلة للأنشطة السكانية الفعلية. كما وفر الصندوق الدعم لاستحداث مجموعة من البرامج التي ستتمكن

المستفيدين من توزيع البيانات على المتغيرات التي تختارها البلدان وتكتلات البلدان والمناطق الفرعية داخل البلدان. كما أعد الصندوق استعراضا للبرامج المتصلة بالسكان في البلدان النامية والتي عرضت على المؤتمر العام الثاني والعشرين للاتحاد الدولي للدراسة العلمية السكانية في مونتريال في آب/أغسطس ١٩٩٣.

١٢١ - وقدم صندوق السكان الدعم لتدريب نحو ١٧٥ من الفنيين متوسطي الرتبة من ٥٩ بلدا ناميا عن طريق البرنامج العالمي للتدريب في مجال السكان والتنمية. كما ساعد الصندوق معهد التدريب والبحوث الديموغرافية في الكاميرون والمعهد الإقليمي للدراسات السكانية في غانا على إعادة صياغة برامجه لتشمل التدريب في مجال السكان والتنمية لمساعدة صناع السياسات والمخططين على الاستجابة للاحتياجات الطارئة المترتبة على اللامركزية السياسية والإدارية وبرامج التسوية الهيكلية قصيرة الأجل.

١٢٢ - وقدم الصندوق الدعم للدراسات البحثية المتعلقة بمختلف جوانب الهجرة. وتقوم أحد الدراسات التي تتولاها المنظمة الدولية للهجرة بتحليل تدفقات الهجرة الحالية والمستقبلية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو وفيما بين البلدان النامية. وثمة دراسة أخرى تجريها اللجنة الاقتصادية لأوروبا تتولى جمع البيانات وانشاء قاعدة بيانات عن الهجرة في المنطقة الأوروبية. وهناك دراسة ثالثة تنفذها الأمم المتحدة تجمع خلاصة للسياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة الدولية. كما توجد دراسة رابعة، ينفذها مركز البحوث التطبيقية المتعلقة بالسكان والتنمية، تحلل اتجاهات الهجرة في الساحل لاستخدامها في صياغة السياسات.

١٢٣ - واشترك صندوق السكان وشعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمانة العامة للأمم المتحدة في تنظيم اجتماع فريق للخبراء معني بالسكان والهجرة في سانتا كروز، بوليفيا في أوائل عام ١٩٩٣ كجزء من الأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. كما اشترك الصندوق في اجتماع بشأن الهجرة والتعاون الدولي نظمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في آذار/مارس ١٩٩٣ في مدريد، وفي حلقة عمل عن الهجرة والتنمية البشرية المستدامة نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة في بوينس آيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

١٢٤ - كما وفر الصندوق الدعم الى عدة مشاريع بحثية هامة للأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال بدأت شعبة السكان في مشروع بحثي جديد لدراسة الآثار الصحية المترتبة على التمييز في الجنس في الطفولة. وقام بإعداد مقارنات على نطاق البلدان للفوارق الجنسية في وفيات الأطفال واستعرض المحددات الثقافية والاجتماعية - الاقتصادية لزيادة وفيات الأطفال الإناث. كما شرعت شعبة السكان في دراسة عملية بناء الأسرة في مختلف البلدان. ويتمثل الهدف في جعل سياسات وبرامج تنظيم الأسرة أكثر استجابة

لاحتياجات وتطلعات الأزواج والأفراد في مختلف مراحل بناء الأسرة. وتشمل الدراسة تحليلاً أصلياً للبيانات التي جمعت في استقصاءات الخصوبة التي أجريت مؤخراً في مجموعة واسعة من البلدان والدراسات التي تدرس العلاقة بين النمو السكاني والفقر وبين الضغط السكاني والموارد.

١٢٥ - ونظمت الشعبة الإحصائية فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات لمناقشة أفضل طريقة لجمع البيانات واستخدامها في قياس التقدم نحو بعض الأهداف الاجتماعية. ولدى تقييم احتياجات الحد الأدنى من البيانات لقياس التقدم الاجتماعي خلص الفريق العامل إلى ٢٨ مؤشراً إحصائياً وستة مؤشرات عن حالة المرأة بوصفها احتياجات الحد الأولي لتحقيق الأهداف الاجتماعية المعتمدة. وزيادة على ذلك قامت الشعبة بزيادة تطوير الطرق الإحصائية مثل أساليب التقييم السريع وأعدت الدراسات التقنية ذات الصلة والأدلة والمبادئ التوجيهية لمساعدة البلدان في جهودها لقياس ورصد التقدم نحو الأهداف الإنمائية الاجتماعية والبشرية.

١٢٦ - وأظهر الصندوق التزامه المستمر بتحسين الإحصاءات المتعلقة بالمرأة بتقديم التمويل لقاعدة بيانات الأمم المتحدة لمؤشرات وإحصاءات الحاسبات الدقيقة وهو المصدر الموثوق به لإحصاءات المرأة على النطاق العالمي. وتغطي هذه القاعدة ما يقرب من جميع البلدان والمناطق ومعظم ميادين الإحصاءات الاجتماعية والمتصلة بها وهي المصدر الرئيسي لإحصاءات التقارير التي تعدها لجنة مركز المرأة ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

١٢٧ - وكجزء من متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أصدر الصندوق منشوراً بعنوان "السكان في القرن ٢١: صندوق السكان وجدول أعمال القرن ٢١". كما اشترك الصندوق بنشاط في الأنشطة التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية.

سابعاً - من ريو إلى القاهرة: بناء توافق آراء عالمي

١٢٨ - في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ كان هناك قدر من المناقشات المملوءة بالمعلومات والعلمية للقضايا السكانية يزيد عما كان موجوداً في أي مؤتمر دولي سابق لم يكن السكان فيه الشاغل الرئيسي. وفي هذا المعنى ربما كان هذا المؤتمر

اقتحاما جديدا لموضوع السكان. ولدى انتهاء المؤتمر اتضح شيان: أنه لا يمكن اتمام مناقشة التنمية المستدامة بدون إدراج السكان؛ وأنه يجب مواصلة مناقشة السكان من وجهة النظر الفردية للمرأة والرجل (انظر على سبيل المثال الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١). واتفق هذان الدرسان اللذان أنجزا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية على أنه ينبغي أن يكون تفويض المرأة يشكل أولوية لصالحها ولأنه أيضا أمر لا يمكن الاستغناء عنه لنجاح المبادرات السكانية.

١٢٩ - وسوف يتيح المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية فرصة فريدة لوضع السكان بإنصاف في مقدمة الأنشطة الإنمائية. كما أنه سيضمن أن يكون الأفراد في وسط جميع الأنشطة والقرارات كما أنه سيتحدى المجتمع الدولي في الوصول الى اتفاق بشأن التوازن السليم بين الحقوق والمسؤوليات الفردية من ناحية والحقوق والالتزامات المجتمعية من الناحية الأخرى.

حاشية

(١) بموجب ترتيبات الخلافة في تكاليف الدعم (التي وافق عليها مجلس الإدارة في الفقرة ١٠ من المقرر ٣٧/٩١)، تدرج ابتداء من عام ١٩٩٢ جميع تكاليف خدمات الدعم التقني وتكاليف الخدمات الإدارية والتنفيذية تحت مصروفات البرامج. وهكذا لم يعد الصندوق يستخدم مفهوم التكاليف التنفيذية على النحو السابق تعريفه في خطة عمل صندوق السكان على أنه يشمل تكاليف دعم الوكالات وميزانية الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج. وتشمل تكاليف خدمات الدعم التقني والخدمات الإدارية والتنفيذية خدمات الدعم التقني والإداري للمشاريع التي تقدمها الوكالات المنفذة للمشاريع القطرية.

— — — — —